الأمم المتحدة S/PV.9415

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9415

الثلاثاء، 12 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد سينيشال دي غوفريدو الابن
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-26547 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالزلزال الذي ضرب المغرب والفيضانات في ليبيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): في بداية هذه الجلسة، أود، باسم أعضاء مجلس الأمن، أن أعرب عن حزننا العميق إزاء الزلزال المدمر الذي ضرب المغرب يوم الجمعة الماضي والفيضانات القاتلة التي أضرت بليبيا خلال الأيام الماضية. وقد أدت تلك الأحداث إلى فقدان آلاف الأرواح. قلوبنا مع جميع المتضررين من هذه الكوارث المفجعة.

ويعرب مجلس الأمن عن خالص مواساته وتعازيه لأسر الضحايا ولشعبي وحكومتي ليبيا والمغرب.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على ضحايا هذه الأحداث المأساوية.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والسيد جورج صامويلي، صحفي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع قبل أسابيع فقط (انظر S/PV.9399)، استمر تقديم المساعدة العسكرية الدفاعية للقوات المسلحة الأوكرانية في سياق الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022 في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والكثير من المعلومات المتعلقة بعمليات نقل منظومات الأسلحة وتدفقات الذخيرة من الحكومات متاحة من خلال مصادر مفتوحة. وشملت عمليات النقل هذه، كما تفيد التقارير، أسلحة تقليدية ثقيلة مثل الدبابات القتالية والمركبات القتالية المدرعة والطائرات المقاتلة والطائرات العمودية ومنظومات المدفعية من العيار الكبير ومنظومات القذائف والمركبات الجوية القتالية غير المأهولة، فضلا عن الذخائر التي يتم تشغيلها عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وخلال الأشهر الماضية، اتسع نطاق عمليات نقل الأسلحة والذخائر المبلغ عنها إلى قوات الدفاع الأوكرانية.

كما أن هناك تقارير عن قيام دول بنقل أسلحة مثل المركبات الجوية غير المأهولة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية أو تخطيطها لنقلها، بما في ذلك لاستخدامها المحتمل في أوكرانيا.

وغني عن القول إن أي نقل للأسلحة يجب أن يتم ضمن الأطر القانونية والسياساتية الدولية السارية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتثير أي انتهاكات محتملة أو يشتبه في ارتكابها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تفرض جزاءات أو تدابير تقييدية، قلقا بالغا إذا تم التحقق منها.

كما أن التقارير المتعلقة بنقل واستخدام الذخائر العنقودية طوال فترة الحرب تثير قلقا بالغا. وقد دعا الأمين العام مرارا وتكرارا إلى وضع حد فوري لاستخدام الذخائر العنقودية. وتمشيا مع موقفه الثابت، يجب أن تصبح هذه الأسلحة من مخلفات الماضي. وفي الآونة الأخيرة، شجع الأمين العام، في موجزه السياساتي بشأن الخطة الجديدة للسلام، الدول الأعضاء على الالتزام بخفض التكلفة البشرية للأسلحة، بما في ذلك من خلال تحقيق المشاركة العالمية في المعاهدات التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية، مثل الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

ونحيط علما أيضا بالتقارير المتعلقة بنقل ذخائر دبابات تحتوي على اليورانيوم المنضب إلى القوات الأوكرانية.

ويثير توريد الأسلحة والذخائر إلى أي حالة نزاع مسلح شواغل كبيرة بشأن التصعيد المحتمل للعنف وينطوي على مخاطر كبيرة فيما يتعلق بتحويل وجهتها وانتشارها، حتى بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لخطر تحويل وجهة الأسلحة والذخائر إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم ولغرض استخدامات غير مأذون بها لتجنب تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. وتشمل تلك التدابير إنفاذ ممارسات الوسم وإجراء تقييمات شاملة لمخاطر تحويل الوجهة قبل النقل وإصدار شهادات للمستخدمين النهائيين تتضمن شروط عدم النقل ووضع تدابير قانونية وتدابير إنفاذ فعالة والتحقق في المرحلة اللاحقة للشحن. وتشمل متطلبات منع تحويل وجهة الأسلحة التحلي بالشفافية وإبداء التعاون فيما يتعلق بسلاسل الإمداد وتبادل المعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة، فضلا عن اتخاذ تدابير ملموسة مثل الوسم والتعقب والمساءلة الفعالة وممارسات وافية لحفظ السجلات وتوفير الحماية المادية للأسلحة والذخيرة وتدابير الجمارك ومراقبة الحدود ورصد عمليات تحويل الوجهة وتحليلها.

وكما ذكرتُ في مرات عديدة، يشكّل التحلي بالشفافية في عمليات نقل الأسلحة تدبيرا حاسم الأهمية لبناء الثقة يمكن أن يساعد في الحد من التوترات وتجنب أوجه الغموض بين الدول الأعضاء. ويظل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة رئيسية في ذلك الصدد. فقد قدمت 178 دولة عضوا تقارير إلى السجل مرة واحدة على الأقل على مدار سنوات عمله الثلاثين وأدعو جميع الدول إلى مواصلة المشاركة في هذه الآلية. ويرصد سجل الأسلحة التقليدية حوالي 90 في المائة من تدفقات الأسلحة العالمية ويمكن أن يساعد في تتبع تدفقات الأسلحة إلى مناطق النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب التابع له، تشكّل بعض صكوك تحديد الأسلحة التي وضعتها الدول لمنع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية وتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة.

وأرحب باختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية وأشيد بالاعتماد الناجح لتقريره النهائي (انظر A/78/111)، الذي يتضمن نص الإطار العالمي الجديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وتمس حاجتنا إلى هذا الصك بغية التصدي بفعالية أكبر لتحويل وجهة الذخيرة التقليدية بجميع أنواعها، والتي لا تزال تؤجج عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاع في جميع أنحاء العالم. وأكرر الدعوة التي وجهتها إلى جميع الدول للانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة وإلى تنفيذ كامل التزاماتها القانونية، فضلا عن تعهداتها السياسية، بموجب صكوك تحديد الأسلحة التقليدية التي هي طرف فيها، بغية التقليل لأدنى حد من خطر تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة.

وإلى جانب التصدي لعمليات نقل الأسلحة، يقع على عاتق جميع أطراف النزاعات المسلحة واجب حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 27 آب/أغسطس من هذا العام سقوط 717 26 ضحية في صفوف المدنيين في أوكرانيا، حيث قُتل 511 9 شخصا وأُصيب 206 17 آخرون. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. وتنجم الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك القصف بالمدفعية والدبابات وراجمات الصواريخ والقذائف الانسيابية والتسيارية، فضلا عن الغارات الجوية. ومن دواعي القلق استمرار استخدام أعداد كبيرة من الطائرات المسيرة المسلحة ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. فيجب ألا تُستخدم الطائرات المسيرة المسلحة بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وقد حث الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الأطراف على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لأنه

من المحتمل جدا أن يسفر استخدامها عن أضرار عشوائية، بما في ذلك في أوكرانيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ الإعلان السياسي المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان على نحو مجد وواسع النطاق. فلا تزال الهجمات المستمرة والمكثفة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ومرافق الخدمات، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة والمنشآت الصحية والتعليمية والموانئ والطرق والجسور ومرافق الحبوب، مدعاة للقلق الشديد.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يُحظر على أطراف النزاع المسلح استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدنية، وتقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة أثناء تنفيذ العمليات العسكرية لتفادي إزهاق أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية، أو للتقليل من احتمالات حدوث ذلك لأدنى حد ممكن على الأقل. وتدين الأمم المتحدة بشدة الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وتدعو إلى وقفها فورا. وقد أدت الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى تلوث الأراضي على نطاق واسع، مما يجعل الأراضي غير صالحة للزراعة ويعوق قدرة الأشخاص على التنقل. وأكرر دعوتي جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وعدم نقل أو استخدام أي ألغام يحظرها بروتوكولها الثاني المعدّل.

لقد شهدت أوكرانيا في الأشهر الـ 18 الماضية خسائر في الأرواح ومعاناة ودمار لا يُحتملان. ولا يمكن للعالم أن يتحمل استمرار هذه الحرب العبثية. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام. وكما أكد الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جميع الجهود الهادفة لإحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، مسترشدة بالميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد صامويلي.

السيد صامويلي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

إننا بصدد حرب كان من الممكن تجنبها بسهولة. ففي 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، نشرت روسيا مشروعي مقترحين يبينان هيكلا أمنيا جديدا لأوروبا – أحدهما للولايات المتحدة والآخر لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأشار الإطار المقترح إلى وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975، التي اتفقت فيها الأطراف المتخاصمة في الحرب الباردة على الاعتراف بالشواغل الأمنية لبعضها بعضا وتعهدت بعدم تعزيز أمنها على حساب من يُزعم أنهم خصومها. وجاء في صميم المقترحين اللذين وضعتهما روسيا أن يلتزم الناتو بعدم مواصلة التوسع، وعلى وجه الخصوص بعدم انضمام أوكرانيا إلى عضوية الحلف. ولم يكن هناك أي شيء غير معقول في تلك المطالب يتعذر معالجته بقليل من الحنكة الدبلوماسية. فدول كثيرة في العالم، حتى في أوروبا، لا تنضم إلى التحالفات العسكرية. ولم تكن روسيا تطالب بإقامة تحالف عسكري مع أوكرانيا ولكنها طلبت فحسب ألا تنضم جارتها، التي تتقاسم معها تاريخا يمتد لقرون، إلى تحالف عسكري معاد. ولم تأبه الولايات المتحدة ولا الناتو بالرد على مقترحي روسيا.

ولنتذكر أن أوكرانيا أعلنت في إعلانها لسيادة الدولة لعام 1990 عزمها أن تصبح "دولة دائمة الحياد لا تشارك في التكتلات العسكرية". وعلينا أن نتذكر أيضا أنه على الرغم من أن الناتو وعد خلال مؤتمر قمة بوخارست المعقود في عام 2008 بقبول انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى عضويته، لم تكن هناك رغبة لدى شعب أوكرانيا في الانضمام إلى الحلف. وأظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب في أيار/مايو 2009 أنه من المحتمل بنسبة تفوق الضعف أن ينظر الأوكرانيون إلى منظمة حلف شمال الأطلسي باعتبارها تهديدا أكثر من كونها مصدرا للحماية. ووجدت دراسة استقصائية أجراها مركز بيو للأبحاث في أيلول/سبتمبر 2009 أن 51 في المائة من الأوكرانيين يعارضون عضوية الناتو، بينما يؤيدها 28 في المائة فقط. وفي شباط/فبراير

2010، ترشح فيكتور يانوكوفيتش لرئاسة أوكرانيا استنادا إلى برنامج تعهد فيه بعدم الانضمام إلى الناتو أو أي تحالف عسكري. وفي أعقاب فوزه في الانتخابات، قدم يانوكوفيتش مشروع قانون إلى البرلمان الأوكراني يحظر انضمام أوكرانيا إلى عضوية أي كتلة عسكرية. وبعبارة أخرى، أعلنت أوكرانيا، من خلال العملية الديمقراطية، نفسها دولة غير منحازة عسكريا.

وتغير كل ذلك في أعقاب الإطاحة غير القانونية والعنيفة بحكومة يانوكوفيتش المنتخبة في 22 شباط/فبراير 2014. وحظي الانقلاب بدعم نشط من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذه ليست نظرية المؤامرة. ونحتاج فحسب إلى التذكير بالمكالمة الهاتفية المسربة بين مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأوروبية والأوراسية فيكتوريا نولاند وسفير الولايات المتحدة لدى أوكرانيا جيفري بّيات. فخلال المكالمة، التي جرت قبل أسابيع من الانقلاب، ناقش المسؤولان الأمريكيان بسعادة من سيكون ومن لن يكون جزءا من نظام ما بعد يانوكوفيتش. كيف كان رد فعل دول منظمة حلف شمال الأطلسي على الانقلاب؟ لقد ابتهجت نفس هذه البلدان، التي تصب اليوم غضبها على أولئك الذين أطاحوا بحكومة النيجر المنتخبة شرعيا، بالإطاحة بحكومة أوكرانيا المنتخبة شرعيا.

وفي غضون يومين، كانت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون في كييف لمناقشة دعم الاتحاد الأوروبي "لحل دائم للأزمة السياسية واتخاذ تدابير لتحقيق استقرار الحالة الاقتصادية". وبعد يومين، جاء دور نائب وزير خارجية الولايات المتحدة وليام بيرنز الذي ذهب، وفقا لوزارة الخارجية، للتشاور بشأن دعم الولايات المتحدة لجهود أوكرانيا لتأمين مستقبل مستقر وديمقراطي ومزدهر وشامل للجميع.

وشجع وزير خزانة الولايات المتحدة جاك ليو الزعماء الجدد على بدء مناقشات مع صندوق النقد الدولي بشأن حزمة من المساعدات. وعرض وزير المالية في المملكة المتحدة، جورج أوزبورن، على الفور نقدا، قائلا

"نحن مستعدون للمساعدة. بمجرد أن يكون هناك شخص على الطرف الآخر للهاتف، سنكون هناك مع دفتر شيكات لمساعدة شعب أوكرانيا على إعادة بناء بلده".

وأعلنت المفوضية الأوروبية أنها مستعدة لإبرام صفقة تجارية مع أوكرانيا وتقديم المساعدة بمجرد تشكيل حكومة جديدة.

وفي الواقع، لم يكن أحد ينتظر أي انتخابات. ففي 21 آذار/مارس، أي بعد شهر واحد من الانقلاب وقبل إجراء أي انتخابات، وقع النظام المشكل بصورة غير قانونية في كييف والاتحاد الأوروبي على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، وهو نفس الاتفاق الذي قرر يانوكوفيتش، وفقا لسلطاته المحددة قانونا، تأجيل التوقيع عليه. وينبغي للمرء أن يضيف أن اتفاق الارتباط يتضمن عنصرا قويا في مجال الأمن والدفاع. فقد اتفقت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على

"تعزيز التقارب التدريجي في مجال السياسة الخارجية والأمنية، بما في ذلك السياسة المشتركة للأمن والدفاع".

وبطبيعة الحال، تشكل السياسة المشتركة للأمن والدفاع بابا خلفيا لدخول الناتو.

وأصدر رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي بيانا هنأ فيه شعب أوكرانيا على النزول إلى الشوارع واستخدام العنف لضمان توقيع اتفاق الارتباط.

"لقد فجر رفض التوقيع على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي انتفاضة شعبية وتحولا سياسيا وثقافيا. ونشيد بأولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية".

ومضى يقول، دون أي أثر للسخرية، إن الاتفاق

"يعترف بتطلعات شعب أوكرانيا للعيش في بلد تحكمه القيم والديمقراطية وسيادة القانون".

وكانت أهم نتيجة للانقلاب حرمان سكان شرق وجنوب شرق أوكرانيا من حقوقهم، وهم يشكلون قاعدة دعم يانوكوفيتش. فهم، مثلهم

مثل الكثير من الشعوب ذات السيادة في أي مكان آخر من العالم، لم يستسيغوا الإطاحة العنيفة بالزعيم الذي صوتوا لصالحه ورفضوا قبول شرعية نظام الانقلاب.

واليوم، تلقي الولايات المتحدة بالناس في السجن لعقود بسبب التشكيك في نزاهة انتخابات عام 2020. ومع ذلك، كان من المفترض ألا يحرك سكان دونباس ساكنا وأن يقبلوا بالاستيلاء غير القانوني على السلطة، وهو الاستيلاء الذي كان، بشكل جزئي على الأقل، مدبرا من الخارج. ودعونا أيضا لا ننسى أن نظام الانقلاب، كأول عمل له ومن أجل إظهار احترامه للتنوع والقيم الأوروبية، ألغى قانون لغة الأقليات الذي أقره البرلمان الأوكراني في عام 2012 والذي منح اللغة الروسية وغيرها من لغات الأقليات في أي منطقة تشكل فيها تلك الأقلية أكثر من 10 في المائة من السكان وضع اللغة الإقليمية – بمعنى أنه يمكن استخدامها في المحاكم والمدارس والمؤسسات الحكومية. ومن الواضح أن إلغاء ذلك القانون كان مصدر قلق لسكان دونباس الناطقين بالروسية.

وليس من المستغرب أن يتمرد السكان المحرومون ضد حكام أوكرانيا الجدد الذين ردوا على ذلك التحدي بقوة ساحقة. ورد الناتو ببذل قصارى جهده لدعم الحكام في كييف وهم يشنون حربا ضد شعبهم. ويكفي أن نستمع إلى كلمات الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ:

”لقد كان حلفاء الناتو يدعمون أوكرانيا منذ عام 2014. فنحن لم نستيقظ في شباط/فبراير 2022. وصارت القوات المسلحة الأوكرانية أفضل تجهيزا وتدريبا بكثير وزاد قوامها زيادة كبيرة وتحسنت قيادتها كثيرا في عام 2022 مقارنة بما كانت عليه في عام 2014، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى ما تلقته من دعم وتدريب ومعدات لسنوات عديدة من بلدان الناتو الحليفة“.

لاحظوا كلماته. كان الناتو يضخ الأسلحة ويوفر التدريب للقوات المسلحة الأوكرانية منذ عام 2014 فصاعدا.

فما الذي كان من المفترض أن يحدث خلال تلك السنوات؟ بالطبع، تنفيذ اتفاقات مينسك. فقد شكلت اتفاقات مينسك عملية مصالحة تدريجية، وقعتها حكومة كييف وممثلو المناطق الانفصالية، وكان من شأنها أن تؤدي إلى إعادة إدماجهم في أوكرانيا. وكان الشرط الرئيسي هو إجراء تعديل دستوري يمنح المناطق الانفصالية وضعا خاصا. وكان الضامنون لاتفاقات مينسك فرنسا وألمانيا وروسيا. وأيد مجلس الأمن اتفاقات مينسك في عام 2015 في القرار 2202 (2015).

ونعلم الآن أنه لا كييف ولا فرنسا ولا ألمانيا أخذت تعهداتها على محمل الجد. واعترف الرئيس الأوكراني السابق بيترو بوروشينكو، الذي وقع اتفاقات مينسك نيابة عن أوكرانيا، بأنه لم يكن لديه أدنى نية للوفاء بشروطها. فما هي نتيجة اتفاق مينسك؟ وكما تفاخر قبل بضعة أشهر،

”لقد فزنا بثماني سنوات لإنشاء جيش. وفزنا بثماني سنوات لإحياء الاقتصاد“.

كما اعترفت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل بأن مينسك لم تكن مطلقا أكثر من آلية لكسب الوقت لصالح أوكرانيا. وكما قالت ميركل لصحيفة ”دي تسايت“ الأسبوعية في كانون الأول/ديسمبر الماضي،

”كان اتفاق مينسك لعام 2014 محاولة لمنح أوكرانيا الوقت ... كما أنها استغلت ذلك الوقت لتصبح أقوى، كما ترون اليوم“.

وتابعت تقول،

”كان من الواضح لنا جميعا أن هذا كان نزاعا مجمدا وأن المشكلة لم تُحل، ولكن هذا هو بالضبط ما أعطى أوكرانيا وقتا ثمينا“.

وبعبارة أخرى، تظاهرت بأنها تؤيد اتفاقات مينسك على الرغم من أنها لم تؤمن بها لثانية واحدة.

وردد الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند كلام ميركل. وكما قال لصحيفة ”كييف إندبندنت“ في كانون الأول/ديسمبر الماضي،

”لقد عززت أوكرانيا موقفها العسكري، منذ عام 2014. وفي الواقع، صار الجيش الأوكراني مختلفا تماما عن جيش عام 2014. صار أفضل تدريبا وتجهيزا. إن ميزة اتفاقات مينسك أن أعطت الجيش الأوكراني هذه الفرصة“.

ومنذ عام 2014 فصاعدا، واصلت دول الناتو ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا، متظاهرة بأنها مهتمة بتنفيذ اتفاقات مينسك، فيما كانت في الواقع تشجع أوكرانيا على حل مشكلة دونباس بالقوة. وكانت النتيجة سقوط حوالي 000 14 قتيل في دونباس.

ومنذ شباط/فبراير 2022، تواصل بلدان الناتو ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا. والقائمة مذهلة – منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والقذائف المضادة للسفن والقذائف المضادة للطائرات وقذائف من طراز ستينغر والدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمركبات القتالية وطائرات الهليكوبتر الهجومية ومدافع الهاوتزر وراجمات الصواريخ ومنظومات الصواريخ المدفعية السريعة الحركة والطائرات المسيرة والقذائف المضادة للدبابات ومنظومات صواريخ باتريوت والقذائف الانسيابية البعيدة المدى وقذائف اليورانيوم المنضب والذخائر العنقودية. وقُدمت وعود إلى أوكرانيا الآن بتزويدها بطائرات مقاتلة من طراز F-16 ومنظومات قذائف تكتيكية عسكرية بعيدة المدى. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم بلدان الناتو، وخاصة الولايات المتحدة، معلومات استخباراتية تكتيكية لأوكرانيا مما يمكنها من استهداف وقتل الروس.

وما فشلت دول الناتو بشكل ملحوظ في القيام به هو تقديم تفسير مقنع لما تحاول تحقيقه. وقال الرئيس بايدن ذات مرة إن الهدف هو تغيير النظام. وقال وزير الدفاع لويد أوستن إن الهدف هو إضعاف القدرة العسكرية الروسية. ويقول مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة جيك سوليفان إن الأمر كله يتعلق بعدم ”السماح لروسيا بهزيمة أوكرانيا“، وهو أمر يزعم أنه سيعرض قارة أوروبا لخطر عسكري.

ويدعي وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن أن الاستثمار في قوة أوكرانيا يمهد الطريق للدبلوماسية. ويدعي وزير خارجية المملكة المتحدة جيمس كليفرلي أن

”إعطاء الأوكرانيين الأدوات التي يحتاجونها لإنهاء المهمة هو أسرع طريق للسلام“.

ويقول ستولتنبرغ من منظمة حلف شمال الأطلسي،

”كلما حققت أوكرانيا المزيد من المكاسب، كان موقفها أقوى على طاولة المفاوضات“.

ولا شيء من ذلك له أي معنى. هل يعتقد أحد بجدية أنه بمجرد أن تحقق أوكرانيا مكاسب كبيرة، ستقرر دول الناتو الاكتفاء بذلك وتطالب أوكرانيا بالجلوس إلى طاولة المفاوضات؟ بالطبع لا. فأي نجاح أوكراني سيُروج له على الفور كسبب لزيادة الإمدادات العسكرية.

ولهذا السبب، لا توجد اليوم دبلوماسية ولا طاولة مفاوضات. وكشف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتالي بينيت أنه كان قد اقترب من التوصل إلى اتفاق سلام بعد أيام قليلة من بدء الحرب. وكما وصف بينيت الاتفاق، ستتعهد أوكرانيا بعدم الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وستتخلى روسيا عن هدفها المتمثل في ما يسمى بتجريد أوكرانيا من السلاح واجتثاث النازية فيها. بيد أن القادة الغربيين وفقاً لبينيت – بوريس جونسون على وجه التحديد – منعوا الصفقة. وكان لهذا النمط أن يتكرر في اسطنبول في نهاية آذار/مارس. كان هناك اتفاق سلام وشيك، ولكن بوريس جونسون سافر بعد ذلك جواً إلى كييف وحثّ زيلينسكي على التخلي عن الفكرة. وقال جونسون إن بوتين كان مجرم حرب. ويجب سحقه لا التفاوض معه. وقال جونسون لزيلينسكي حتى لو كانت أوكرانيا مستعدة لتوقيع اتفاق، فإن قوى الناتو لم تكن مستعدة لذلك. وفي أعقاب انهيار المحادثات، صرّح وزير خارجية تركيا بأن: ”هناك من بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي من يريد أن تستمر الحرب وأن تضعف روسيا“. والحقيقة هي أن دول الناتو الرئيسية تريد إبقاء الحرب مستمرة لأن الروس يموتون، ويُثري منها المقاولون العسكريون وجماعات الضغط التابعة لهم. إن السياسيين الأمريكيين صادقون على الأقل في الاعتراف بذلك. وما عليكم إلا أن تستمعوا إلى السيناتور ريتشارد بلومنتال الذي قال:

”إن أموالنا تعود علينا بالفائدة من استثمارنا في أوكرانيا. ومقابل أقل من 3 في المائة من الميزانية العسكرية لأمتنا، قمنا

بتمكين أوكرانيا من إضعاف القوة العسكرية الروسية بمقدار النصف .... كل ذلك دون إصابة أو فقدان جندي أو جندية من الأمريكيين".

وقال السيناتور ميت رومني إن الأموال التي أنفقت على أوكرانيا هي أفضل إنفاق دفاعي وطني قامت به الولايات المتحدة على الإطلاق، إذ لم تقع لدينا خسائر في الأرواح في حين أنها تضعف الجيش الروسي وتدمره. وبالطبع، كان السيناتور ليندسي غراهام هو الذي باح بمقولته الشهيرة: "إن الروس يموتون.... إنها أفضل أموال أنفقناها على الإطلاق".

خلاصة القول، باشرت دول الناتو في سياسة استفزازية متعمدة في عام 2008 عندما عرضت عضوية الناتو على بلد لم يكن مهتماً بها. وبذلت أقصى جهدها بشأن تلك السياسة عندما دعمت الإطاحة بحكومة منتخبة في عام 2014، ثم زادت على أخطائها بإغداق الأسلحة لمدة ثماني سنوات ورفض تنفيذ اتفاقات مينسك وتجاهل التحذيرات الروسية بشأن الخطوط الحمراء. وهي الآن تبقي الحرب دائرة، حتى مع استمرار ارتفاع عدد الضحايا واستمرار تصاعد أخطار نشوب حرب عالمية – وبالتالي نشوب نزاع نووي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد صامويلي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد عقدنا جلسة اليوم في المقام الأول لنناقش مجدداً مدلول قيام الرعاة الغربيين بتوريد مختلف أنواع الأسلحة دون قيود إلى أتباعهم في كييف وأثره على آفاق حل الأزمة الأوكرانية. وقد ذكّرنا بنشأتها الحقيقية للتو مقدم الإحاطة لنا، السيد جورج صامويلي، بمهنية شديدة. وما فتئنا نحثّ المجلس على النظر في الموضوع كل شهر تقريباً، وفي كل مرة نجد مسائل جديدة تدعم حجتنا. على سبيل المثال، سمعنا مباشرة من المسؤولين الأوكرانيين والأمريكيين مؤخراً أن كييف تلقت بالفعل أكثر من 100 بليون دولار من المساعدات العسكرية وغيرها من المساعدات من الولايات المتحدة وحلفائها، بينما كانت هناك منحة أخرى بأكثر من بليون دولار نتيجة لزيارة وزير الخارجية بلينكن الأسبوع الماضي إلى أوكرانيا.

يتوسل نظام كييف للحصول على أسلحة جديدة بضغط مضاعف ووقاحة لا تخفى، محاولاً إلقاء اللوم على الدول الغربية في الفشل الواضح لما يسمى بالهجوم المضاد الذي بدأ منذ بداية حزيران/يونيه. إن جميع أنواع الخدع والألاعيب مستخدم هنا. على سبيل المثال، قبل زيارة الوزير بلينكن الأسبوع الماضي، استخدم نظام زيلينسكي خدعة قديمة لارتكاب استفزاز دموي، حيث شن هجوماً صاروخياً على سوق في كوستيانتينيفكا حاول على الفور إلصاقه بروسيا. إلا أن كاميرات المراقبة سجلت الحقائق وقد ظهرت على الإنترنت، ما أحبط مؤامرة المحرضين في كييف. يُظهر الفيديو بوضوح أن الصاروخ جاء من مناطق خاضعة لسيطرة القوات المسلحة الأوكرانية. نتيجة لذلك، بتنا نرى الآن نظام كييف ورعاته يحاولون لفلفة القصة بدلاً من لفت مزيد من الانتباه إليها، تماماً كما فعلوا بعد إخفاقهم في استفزاز مماثل عندما قصفوا محطة السكك الحديدية في كراماتورسك في نيسان/أبريل 2022، وأشارت الأدلة بوضوح من شهود على الجريمة منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى تجريم القوات الأوكرانية.

وفي ضوء الإخفاقات الواضحة في الجبهة والتي لم يعد من الممكن إخفاؤها، يبدو أن زعماء نظام كييف بدؤوا يفقدون أعصابهم. وفي مقابلة حديثة مع مجلة "الإيكونوميست"، لجأ زيلينسكي، زعيم المجلس العسكري في كييف، إلى التهديدات المباشرة في معرض التحسّر على حقيقة تراجع تأييد أوكرانيا بين الناخبين الغربيين، قائلاً إن من المستحيل التنبؤ بكيفية رد فعل ملايين اللاجئين الأوكرانيين في الدول الأوروبية على التخلي عن بلدهم. كما تكلم وزير الخارجية الأوكراني كوليبا بوقاحة في رده على وزيرة خارجية ألمانيا، السيدة بيربوك، عندما قالت إن بلدها لم يتخذ بعد قراراً بشأن تسليم قذائف تاوروس بعيدة المدى. وقال إن ألمانيا ستزودهم بالقذائف على أي حال وإنها مسألة وقت لا غير، لكنه لا يفهم سبب تضييع الوقت. لقد اعتدنا جميعاً بشكل عام على استمرار معاملة أوكرانيا لألمانيا بازدراء، منذ أن وُصف المستشار شولتس بأنه

”يتصرف بحنق وكأنه تعرض للإهانة“، لكن مثل هذه الوقاحة في الاتصالات الحكومية الدولية لا تزال نادرة جداً.

ويوم أمس، أشار ميخايلو بودولياك، المستشار الرئاسي لأوكرانيا، إلى الأمم المتحدة بوصفها مكتباً لكسب المال لا يؤدي وظائفه الأصلية. وأقتبس كلامه إذ قال:

”لن ننجح في جعلهم يتخلون عن عدم جدواهم. والحقيقة هي أن الأمم المتحدة غائبة كمنظمة. وأقول إنها مكتب للعلاقات العامة أو لحشد التأييد كسباً للمال للإنفاق على التقاعد المريح للأشخاص الذين يشغلون مناصب قيادية مختلفة. إن المشاعر التي تثيرها الأمم المتحدة ستظل دائماً سلبية، شأنها شأن أي مؤسسة دولية أخرى – الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو بعض هيئات الصليب الأحمر الدولية أو غيرها، ومنظمة العفو الدولية – فكلها منظمات وهمية تثقل انتباهنا بتقييمات لا قيمة لها على الإطلاق. ولو لم تكن موجودة، لكنا على الأرجح حللنا العديد من القضايا بصورة أفضل وأسرع“.

لذلك، فمن وجهة نظر الأوكرانيين، لم تقدم السيدة ناكاميتسو وأمينها العام تقريراً إلى مجلس الأمن اليوم، بل أثقلا انتباهنا بتقييمات لا قيمة لها على الإطلاق. وهكذا، في مواجهة الإفلاس العسكري والسياسي الوشيك، بدأت الزمرة الحاكمة لنظام كييف تفقد ضبط النفس تماماً.

إن التوتر من جانب نظام كييف أمر مفهوم. وعلى الرغم من حقيقة أن الدعم المقدّم لأوكرانيا من قبل رعاتها الغربيين قد وصل إلى مستوى غير مسبوق، إلا أن البلد لم يتمكن من القيام بأفعال تساند ذلك الدعم. لقد سبق أن تكلمنا عمّا يسمى بالهجوم المضاد، وهو فشل صارخ. إن النيران تأكل المعدات التي زُود بها نظام كييف، بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة الأمريكية من طراز برادلي ودبابات ليبارد الألمانية ودبابات تشالنجر البريطانية. وبالمناسبة، نود أن نقترح على زملائنا البريطانيين أن يقوموا بتحديث المعلومات الموجودة على موقع وزارة دفاعهم التي لا تزال تنص على أنه لم يتم تدمير أي دبابة تشالنجر في ساحة المعركة، في حين تم في الواقع تدمير اثنتين على الأقل بالفعل في أوكرانيا، وربما لا زالت الـ 12 الأخرى في هذه الأثناء تتحرك بتثاقل في مكان ما لكنها ستواجه نفس المصير، تماماً مثل دبابات أبرامز الأمريكية والطائرات المقاتلة من طراز F-16. يحذّر العديد من الخبراء البارزين بالفعل بصوت عالٍ من أن إغداق الأسلحة الجديدة على نظام كييف لا معنى له على الإطلاق، نظراً للمشاكل اللوجستية ومشاكل الصيانة غير القابلة للحل. ويجب على الجيوش الغربية أن تدرك ذلك أيضاً.

وبالتالي فإن الأولوية الرئيسية للدول الغربية ليست تحقيق هزيمة عسكرية لروسيا، وهو أمر مستحيل بحكم ما هي عليه، بل إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بها إلى جانب إلحاق أكبر قدر ممكن من التلوث والضرر بالأراضي التي انضمت إلى بلدنا. وكما استخدم المستعمرون الغربيون ذات يوم تكتيكات الأرض المحروقة في أفريقيا وآسيا وزرعوا مساحات شاسعة من الهند الصينية وسورية وأفغانستان بالألغام والذخائر غير المنفجرة، ها هم يتصرفون كذلك الآن في جنوبي أوكرانيا وشرقيها.

ويكفي هنا أن نذكّر المجلس بأن المملكة المتحدة زوّدت هذا العام القوات المسلحة الأوكرانية بقذائف اليورانيوم المستنفد. وربما تقوم الولايات المتحدة، التي يبدو أنها تعد العدّة لإرسال دبابات أبرامز إلى الأوكرانيين، بتزويد كييف بأسلحة خطيرة مماثلة في المستقبل القريب. إننا نشهد الآن نفاقاً نشطاً في حملة في الغرب تدّعي بأن قذائف اليورانيوم المستنفد ليست ضارة البتّة. وسرعان ما سيثبتون أنها مفيدة بالفعل لصحتنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكّر بالمحاكمة التي جرت في إيطاليا بعد تسمّم أكثر من 000 7 جندي – توفي 400 منهم – على أيدي قوات منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا بسبب استخدام هذه الذخائر. بطبيعة الحال، لا أحد في الغرب يتذكر أن من الواضح أن الصرب عانوا أيضاً.

وثمة قضية أخرى تستحق اهتماماً خاصاً هي قضية الذخائر العنقودية التي تزود بها الولايات المتحدة أوكرانيا بكميات كبيرة، ويرجع

ذلك جزئياً إلى وجود القليل جداً من الذخيرة التقليدية المتبقية في مخازن الناتو. وهي تُعرض على الجمهور بطريقة تقول إن الذخائر العنقودية المنتجة في الولايات المتحدة لا تشكل أي تهديد للمدنيين وهي ذات تكنولوجيا فائقة، في حين أن ما عداها ليس جيداً وخطيراً بسبب النسب العالية فيها من الذخائر الصغيرة غير المنفجرة. وهذا يتعارض بالطبع مع أبسط الحقائق. على سبيل المثال، يقول ممثلو منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في تقريرها العالمي 2023، إن المدنيين شكلوا 95 في المائة من ضحايا الذخائر العنقودية العام الماضي، لا سيما في العراق ولاوس ولبنان وميانمار وسورية وأوكرانيا، مع كون 71 في المائة من جميع الضحايا من الأطفال. ومن بينهم سكان إيزيوم الذين لقوا حتفهم في عام 2022 نتيجة قصف القوات الأوكرانية، الأمر الذي تحدثنا عنه بالتفصيل في الاجتماعات السابقة. ووصفت المنظمة قرار الولايات المتحدة بتزويد أوكرانيا بالقنابل العنقودية بأنه عديم الضمير. وردا على ذلك، وفقا للتقارير، تستعد إدارة بايدن لإصدار قرار بتزويد نظام كييف بصواريخ بعيدة المدى مجهزة بذخائر عنقودية. وفي هذه الحالة، ووفقا لدائرة أبحاث الكونغرس في الولايات المتحدة، فإن ما يصل إلى ثلث الذخائر الجديدة قد لا تنفجر وتبقى في الأرض كتهديد للمدنيين لعقود. وهذا على الرغم من حقيقة أنه وفقا لرأي الخبراء العسكريين بالإجماع، فإن الذخائر العنقودية لن تمنح أوكرانيا ميزة في ساحة المعركة لأن قوتها الاختراقية أقل بكثير من الأسلحة التقليدية.

فما هي المبادئ التي توجه واشنطن ولندن في الإذن بارتكاب هذه الجرائم الواضحة؟ هل بقي لدى زملائنا أدنى قدر من التهذيب؟ من الواضح أنهم لم يكن لديهم أدنى قدر من التهذيب عندما دمروا المدن المسالمة في يوغوسلافيا وليبيا والعراق وسورية وأفغانستان، وفي الماضي، الهند الصينية ومناطق أخرى، فلمَ يخجلون الآن، عندما يشنون حربا بالوكالة في أوكرانيا ضد روسيا، حتى آخر أوكراني؟

وحقيقة أن الولايات المتحدة هي المحرك الحقيقي للدمى وراء نظام كييف كشفها بوضوح أمس مارك أ. ميلي، رئيس هيئة الأركان المشتركة لجيش الولايات المتحدة، الذي دعا مراسلي شبكة "سي.بي.إس" إلى غرفة العمليات، حيث تخضع الحالة في ساحة المعركة للمراقبة بشكل آني بواسطة السواتل. وبذلك، لم يخف الجنرال حقيقة أن الأمريكيين ينقلون إلى كييف كل تلك المعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك مواقع الأشياء في عمق الجبهة الداخلية الروسية. ولذلك، ليس لدى واشنطن رغبة في إنهاء هذه الحرب – وهي حرب، علاوة على ذلك، تعود على الولايات المتحدة بثروات كبيرة. وقد تحدثنا بالفعل في اجتماعات سابقة عن الأرباح المهولة التي تجنيها الشركات الغربية وحقيقة أن جزءا كبيرا من الأموال المخصصة لأوكرانيا لا يغادر أراضي الولايات المتحدة أو أراضي الرعاة الغربيين الآخرين لنظام كييف.

وظهرت مؤخرا أدلة كثيرة على فساد لم يسبق له مثيل في هذا السياق. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق باستخدام الولايات المتحدة النشط للسوق الموازية لتزويد أوكرانيا بالأسلحة، فثمة قصة أخرى جديرة بالذكر. ففي الآونة الأخيرة، نشرت وسائل الإعلام الأمريكية معلومات حول الدور الذي قام به في تلك العملية تاجر الأسلحة الأمريكي مارك موراليس الذي وُجهت إليه اتهامات بغسل الأموال في الولايات المتحدة في عام 2009. فبفضل عقوده مع البنتاغون وعلاقاته الشخصية مع القيادة العسكرية الأوكرانية، أصبحت شركة موراليس حلقة وصل بالغة الأهمية في تزويد أوكرانيا بالأسلحة والذخيرة لمنظوماتها التي تعود إلى الحقبة السوفياتية. ونتيجة لذلك، زادت ثروة موراليس بمقدار مئات الملايين من الدولارات. وهذا يعني وجود رجل أعمال يتلقى عقودا ودعما من حكومة الولايات المتحدة لتوريد الأسلحة إلى دولة أخرى. ولا يسع المرء إلا أن يتصور مستوى الفساد الموجود ليس على مرأى ومسمع من سلطات الولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا بدعم مباشر منها. ووفقا لمعلومات من الصحفيين، بدأت الولايات المتحدة في الانخراط في هذا التعاون الخفي مع أوكرانيا قبل عام على الأقل من بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا.

فهل يمكننا حقا أن نتوقع من زملائنا الأمريكيين الجشعين التخلي عن هذا المشروع التجاري المربح للغاية من أجل السلام؟ هناك شكوك كبيرة حول ذلك، حيث إن التعطش للربح يجري في عروق جميع شرائح النخبة السياسية والتجارية الأمريكية. ووفقا لمقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز، فإن العمل جار لبناء مصنع جديد في مدينة مسكيت،

تكساس، في الولايات المتحدة، لإنتاج قذائف مدفعية للجيش الأوكراني. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما بدأت أصوات العقل في المنطقة في التحدث للدعوة إلى وضع حد للضخ المجنون للأسلحة إلى نظام كييف، تعرض أصحابها على الفور لانتقادات قاسية من عدد من المشرعين المحليين. فهل يعرف أعضاء المجلس السبب؟ كان أحد الآراء المذكورة في المقال أن:

”هذا سيخلق وظائف في مجال التصنيع في الولايات المتحدة. [المشرعون الذين يعارضونه] يقولون لا للشعب الذي يمثلونه“.

وحتى الصحيفة نفسها تتشاطر هذا الرأي وتعتقد أن الجهود الرامية إلى تسليح أوكرانيا، مقترنة بحاجة كييف التي لا تشبع على ما يبدو إلى الأسلحة والذخيرة، أدت إلى طفرة في الإنتاج الدفاعي في الولايات المتحدة. كما يشكل هذا الوضع – الذي يجسد الحقيقة البشعة للموقف الأمريكي الداعم لأوكرانيا – فرصة لكسب المال – الكثير من المال – على حساب آلام الآخرين ومعاناتهم، فضلا عن تمكينه للمساعي الرامية إلى تحقيق أهداف جيوسياسية مريبة.

وإزاء هذه الخلفية، تستمر أوكرانيا ذاتها في الانزلاق إلى هاوية الدكتاتورية الاستبدادية، القائمة على رفض أي بديل لوجهة نظر النظام الحاكم أو أي شيء يزعجه. وفي الوقت نفسه، تبني السلطات الحالية في كييف سياساتها على تمجيد الأيديولوجية النازية وترفع أتباع هتلر إلى رتبة الأبطال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فساد مستشر على جميع مستويات السلطة في أوكرانيا، والذي لا يُنتظر إلا أن يكتسب زخما في ضوء المبالغ الهائلة من المساعدات المالية وغيرها من المساعدات المادية القادمة من الغرب. وحتى أكثر حلفاء كييف حماسة يدركون الحجم المقلق لهذا الفساد. وأحد أبشع تجليات هذا الوضع تتمثل في موقف نظام كييف تجاه مواطنيه، سواء في شكل قبول رُشَى لإيجاد ذرائع لعدم تأدية الخدمة العسكرية – التي يُستثنى منها أطفال النخبة الأوكرانية بالطبع – وفي الطريقة التي يستخدم بها هذا النظام اللاجئين الأوكرانيين كبيادق.

في الواقع، لا يشعر هؤلاء اللاجئون بالحماية بموجب القانون إلا في روسيا. ووفقا لمعلومات وردت من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، غادر 000 852 2 شخص أراضي أوكرانيا إلى روسيا منذ شباط/فبراير من العام الماضي. وإذا أضفنا إليهم 3 ملايين من سكان دونباس الذين غادروا إلى روسيا بعد الحرب الأهلية التي أطلقها نظام كييف في عام 2014، يمكن اعتبار بلدنا بحق واحدة من أكبر الدول المضيفة للأوكرانيين المنكوبين. ونرى موقفا مختلفا تماما تجاه اللاجئين الأوكرانيين في أوروبا. فعلى الرغم من إعلانات الاتحاد الأوروبي المدوية حول تقديم المساعدة، فإن حقوق اللاجئين الأوكرانيين ليست مضمونة أو محمية. وبصفة خاصة، تتعرض أضعف فئات المواطنين – النساء والأطفال – للخطر الذي يتمثل تحديدا في الانفصال عن أسرهم والضلوع في أنشطة إجرامية والاستغلال. وأصبح من الصعب بصورة متزايدة إخفاء هذه الحقائق الكريهة.

كما أصبح الأوكرانيون ضحايا للاتجار بالأعضاء البشرية. وهناك أدلة متزايدة على ازدهار السوق السوداء للأعضاء البشرية لزرع الأعضاء في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، أصدر البلد مؤخرا التشريعات اللازمة. وعلى سبيل المثال، سُن قانون لتنظيم زرع الأجزاء البشرية، والذي بموجبه لم يعد مطلوبا توثيق الموافقة الخطية من متبرع حي أو أقاربه على الزرع – وتصديق التوقيعات غير مطلوب. وبصورة أساسية، أصبح أخذ الأعضاء البشرية من الأطفال أيضا أمرا مسموحا به. وتم تبسيط إجراءات أخذ الأعضاء البشرية من المتوفين الذين لم يعطوا موافقتهم، عندما كانوا لا يزالون أحياء، على التبرع بأعضائهم بعد الوفاة. ويمكن الحصول على إذن بأخذ المواد البيولوجية أو الأجزاء البشرية من جثة شخص متوفى من الشخص المسؤول عن دفنه، على سبيل المثال كبير الأطباء في مستشفى أو رئيس وحدة عسكرية. ومُنح الحق في إجراء عمليات الزرع ليس للعيادات العامة فحسب، ولكن للعيادات الخاصة أيضا.

وبفضل قانون آخر، تُعفى عمليات زرع الأعضاء من ضريبة القيمة المضافة. ويستغل المجرمون هذه السياسة التي توفر أفضل بيئة مواتية لهم استغلالا نشطا. ويجري الاتجار بالأعضاء على شبكة

الإنترنت الخفية – ليس هناك فحسب. ففي حزيران/يونيه، على سبيل المثال، احتُجز رجل – وهو موظف في منظمة خيرية – على الحدود الأوكرانية السلوفاكية لضلوعه في الاتجار بالأطفال الأوكرانيين في الخارج، بما في ذلك لاستخدامهم في عمليات زرع الأعضاء. ومما له مغزاه أن الكفالة التي حددتها المحكمة للمجرم كانت مليون هريفنيا فقط. وبعد دفع الكفالة، أُطلق سراح هذا الرجل المتهم بارتكاب جريمة خطيرة، وقد اختفى الآن من دون أن يترك أثرا. ويبدو أن الحكومة الأوكرانية تتستر على هذا النشاط الشنيع. فهل سيدق شركاؤنا الغربيون السابقون ناقوس الخطر؟ أشك بشدة في ذلك.

وفي هذا السياق، يجدر التذكير بالجرائم التي ارتكبها مقاتلو كوسوفو، بتواطؤ من شركائهم الألبان وتغاض من جانب وحدات منظمة حلف شمال الأطلسي المحتلة، إبان العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى وجه الخصوص، هناك أدلة موثقة على أن مقاتلي جيش تحرير كوسوفو اختطفوا في الفترة من عام 1998 إلى عام 2000 نحو 300 شخص من الصرب والروما والألبان غير الموالين لهم في الإقليم. ونُقل هؤلاء الأشخاص إلى سجون مؤقتة في ألبانيا، وبعد ذلك تم فرز السجناء على أساس فحوص طبية وأُخذت كلاهم وأعضائهم الأخرى عند نقاط العبور لنقلها بعد ذلك إلى أوروبا وبيعها في السوق السوداء. فقد احتُجز من يسمون بالمتبرعين بالقرب من بلدة فوشي – كروبي الألبانية. وبعد تلقي الأوامر، أُطلق عليهم الرصاص في مؤخرة الرأس ونُقلت الأعضاء إلى الخارج عبر مطار تيرانا الدولي. ووُصفت تلك الجرائم اللاإنسانية في كتاب من تأليف كارلا ديل بونتي، المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بعنوان "المطاردة: أنا ومجرمو الحرب" نُشر في عام 2008، وفي تقرير عن الفظائع التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو كتبه المحامي السويسري ديك مارتي ونشرته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في 7 كانون الثاني/يناير 2011. كما أعدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إسهاما سريا بشأن هذا الموضوع في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2003.

وفي نيسان/أبريل 2004، سافر وفد من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى منطقة قريبة من بوريل في ألبانيا، حيث جرت عمليات نزع الأعضاء، وفقا لشهود العيان. وزار الوفد ما يسمى "البيت الأصفر" (مصحة للأمراض العقلية) في قرية ريبا، حيث عُثر في إحدى الغرف على آثار عمليات لنزع الأعضاء على نحو غير مشروع. ولكن في عام 2005، أتلف مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جميع الأدلة التي جُمعت. وكعادتها، رفضت ألبانيا في عام 2008 اقتراح صربيا بإجراء تحقيق مشترك وظلت لسنوات عديدة ترفض السماح بدخول الخبراء الصرب والدوليين إلى أراضيها. وهذا يجعل من المستحيل معرفة وتحديد أماكن الدفن المزعوم لضحايا جيش تحرير كوسوفو. ولذلك، ففي الواقع، من دون دليل، لا توجد جريمة. وفي الوقت نفسه، من المعروف أنه حتى بعد عام 2000، واصل أولئك الذين يجرون عمليات زرع الأعضاء في كوسوفو نشاطهم الإجرامي بالتعاون مع الجماعات الإجرامية المنظمة في عيادة ميديكوس في بريشتينا. وكان ضحايا هذه الجرائم أشخاصا من أوروبا الشرقية ووسط آسيا.

وبما أن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي التي تسترت على ذلك العمل اللاإنساني هي نفس البلدان التي تضع أوكرانيا اليوم تحت جناحها، فمن الواضح أنه ليس المواطنون الأوكرانيون الذين يعيشون في الأراضي الخاضعة لسيطرة نظام كييف وحدهم هم الذين يواجهون ذلك الخطر الجسيم، بل أيضا اللاجئون الأوكرانيون في الاتحاد الأوروبي. وفي المقام الأول، فإن النساء الأوكرانيات وأطفالهن الذين انتهى بهم المطاف في أوروبا هم المعرضون لخطر كبير. وندعو المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها إلى إيلاء اهتمام خاص لحمايتهم من هؤلاء الأشخاص منعدمي الضمير.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على أحدث إحاطة قدمتها اليوم. فلا تزال قيادتها والجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون

نزع السلاح في الجهد العالمي لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة عنصرا أساسيا.

هذه هي الجلسة الخامسة التي تطلب روسيا عقدها بشأن هذا الموضوع خلال ستة أشهر. ويمثل هذا الطلب الأخير دلالة أخرى، إن كنا بحاجة إلى دلالة، على استخفاف روسيا الشديد واستعدادها لإضاعة وقت مجلس الأمن واهتمامه وموارده. ويبدو أن المسؤولين الروس لا يزالون يعتقدون أن بإمكانهم صرف انتباهنا عن تصرفات الكرملين التي تقوض السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال الخطاب النووي الروسي غير المسؤول؛ ومن خلال جهودها المستمرة لشراء الأسلحة بصورة غير مشروعة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انتهاكا لقرارات المجلس ذاته؛ وبشراء طائرات مسيرة مسلحة من إيران، تُستخدم لمهاجمة البنية التحتية المدنية الأوكرانية؛ ومن خلال تعريض سفن الشحن للخطر في البحر الأسود.

غير أنه ينبغي لروسيا أن تتخلص من الوهم بأننا سنصرف انتباهنا عن الواقع المظلم الذي نواجهه. إننا لن نصرف انتباهنا. لقد اجتمعنا آخر مرة بشأن هذا الموضوع قبل أربعة أسابيع (انظر S/PV.9399). ومنذ ذلك الحين، استمرت الهجمات الروسية اليومية بالصواريخ والطائرات المسيرة في ضرب البنية التحتية المدنية لأوكرانيا وقتل الأبرياء. ومؤخرا، في 6 أيلول/سبتمبر، ضرب صاروخ روسي مدينة كوستيانتينيفكا الأوكرانية، مما أسفر عن مقتل 17 شخصا. إن غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا هو السبب الحقيقي الذي لا يمكن إنكاره الذي يؤدي إلى تفاقم الأزمة وتقويض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي.

وبعد أن كشفت الولايات المتحدة عن نقل صواريخ وقذائف مشاة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مجموعة فاغنر الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حذرنا من أن روسيا تسعى بنشاط للحصول على ذخائر إضافية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال المناقشات على مستوى القادة. وتحظر قرارات مجلس الأمن على جميع الدول الأعضاء شراء الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستحصل روسيا، من خلال استمرار هذه العلاقة، على كميات كبيرة وأنواع متعددة من الذخائر للجيش الروسي لاستخدامها ضد أوكرانيا. ويمكن أن تشمل هذه الصفقات المحتملة أيضا توفير المواد الخام التي من شأنها أن تساعد القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية. وفي المقابل، يمكن لبيونغ يانغ أن توجه أي إيرادات تحصل عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات النقل هذه لمواصلة تطوير برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

وسنواصل كشف وفضح محاولات روسيا الحصول على معدات عسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو أي دولة أخرى مستعدة لدعم حرب روسيا ضد أوكرانيا، وسنواصل التصدي لتلك المحاولات. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جهودها لنقل الأسلحة إلى روسيا. كما نحث جميع الدول الأعضاء على تذكير روسيا بالتزاماتها في مجلس الأمن وتذكير روسيا بأن أي نقل للأسلحة بين البلدين من شأنه أن ينتهك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لاعتماده.

وللأسف، كما نعلم، فإن هذه ليست المرة الوحيدة التي تنتهك فيها روسيا قرارا لمجلس الأمن لشراء أسلحة. وهناك توثيق واسع لتلقي روسيا مئات الطائرات المسيرة من إيران لاستخدامها ضد أوكرانيا. وتتضمن الوثائق معلومات خفضت وكالة استخبارات الدفاع التابعة للولايات المتحدة درجة سريتها مؤخرا وجرى إطلاع المجلس عليها. وتشكل عمليات النقل هذه انتهاكات للقرار 2231 (2015) ونعلم أن تلك الأسلحة قد استُخدمت في شن هجمات على البنية التحتية المدنية الأوكرانية. وتهيب الولايات المتحدة، إلى جانب دول أعضاء أخرى، بالأمين العام الإذن بإجراء تحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقرار 2231 (2015). ولا نزال ننتظر ردا موضوعيا على ذلك الطلب. وعلاوة على ذلك، ترفض روسيا السماح بفحص الأدلة على عمليات النقل الإيرانية لتلك الطائرات المسيرة، وبدلا من ذلك تعمل بنشاط لمنع الأمانة العامة من إجراء تحقيق. ولا تدل تلك الأعمال إلا على محاولات روسيا المستمرة لتقويض مصداقية المجلس.

ستواصل الولايات المتحدة إظهار التزامها الدائم بدعم دفاع أوكرانيا عن نفسها، بما في ذلك من خلال توفير الأسلحة والمعدات التي تمكن أوكرانيا من الدفاع عن أراضيها وحماية شعبها من حرب العدوان الروسية غير المبررة ومن دون سابق استفزاز. واسمحوا لي أن أقول بوضوح: هذا الدعم لأوكرانيا يجري تنفيذه بمسؤولية. وبمساعدة أوكرانيا والدول المجاورة على حصر الأسلحة والذخيرة وحمايتها أثناء نقلها وتخزينها وعند نشرها، وبتعزيز إدارة الحدود والأمن في أوكرانيا والدول المجاورة، وببناء قدرة الوكالات الحكومية ذات الصلة على ردع الاتجار غير المشروع بأسلحة معينة وكشفه واعتراضه، فإننا نتخذ خطوات ملموسة للتصدي للتهديدات التي يشكلها التحويل المحتمل لوجهة الأسلحة.

وفي الواقع، بينما نعمل عن كثب مع أوكرانيا والشركاء الآخرين لكفالة حماية مساعداتنا العسكرية بشكل صحيح واستخدامها بشكل مناسب من جانب أوكرانيا في دفاعها عن نفسها، تظل روسيا في هذه المرحلة الناقل الوحيد المعروف لتحويل وجهة الأسلحة التقليدية المتطورة. ولئن كانت روسيا تهتم حقا بتخفيف حدة النزاع والتقليل من احتمالات تحويل وجهة الأسلحة غير المشروعة، لكانت قد اختارت إنهاء الحرب التي أشعلتها وسحب قواتها بدلا من التصعيد بخطاب التهديد النووي ووابل القذائف وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاك مختلف قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. ونجدد مرة أخرى دعواتنا لروسيا لإنهاء حربها والقيام بذلك على الفور.

أود أن أتناول بضع نقاط بشأن الذخائر العنقودية. وأود أن أقول بوضوح: عندما تُستخدم الذخائر العنقودية على النحو المناسب ضد الأهداف العسكرية، فإنها تشكل أداة فعالة لهزيمة المشاة المترجلين، بما في ذلك المواقع الحصينة، وضد القوات المتحركة المدرعة الخفيفة، وهو ما يجسد الحالة على أرض الواقع في أوكرانيا. فالذخائر العنقودية التي تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا تُختبر وتُصمم لتحقيق أقصى قدر من التأثير وللحد من معدلات فشلها. وفي المقابل، منذ بداية الحرب الشاملة في أوكرانيا، استخدمت روسيا ذخائر عنقودية ذات معدل فشل مرتفع في جميع أنحاء البلد.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

مرة أخرى، من خلال الدعوة إلى عقد جلسة بشأن شحنات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، ترغب روسيا في تحميل الآخرين المسؤولية عن الحرب غير القانونية التي بدأتها هي نفسها. ولكن هذا التضليل لا ينطلي على أحد. ودعونا لا ننسى أن روسيا هي التي بدأت حربا عدوانية تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وروسيا هي التي قررت تقويض سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وقد أدانت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة جدا هذا العدوان ومحاولة روسيا غير القانونية ضم الأراضي الأوكرانية.

ولنتذكر أيضا أن على روسيا وضع حد لهذه الحرب، من دون المساس بأمنها. كل ما يتعين عليها فعله هو وقف عدوانها وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، كما طلبت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022. وتدين روسيا الدعم العسكري الذي تقدمه الدول الغربية لأوكرانيا، وهي دولة تهاجمها. ومع ذلك، كي تدعم روسيا حربها العدوانية، فإنها تحصل على طائرات مسيرة مقاتلة من إيران وقذائف وذخائر من كوريا الشمالية. وتنتهك روسيا، بقيامها بذلك، القرارات والجزاءات التي اعتمدها المجلس بالإجماع.

ومنذ أن بدأت روسيا الحرب، اختارت فرنسا، إلى جانب شركائها، دعم الشعب الأوكراني في ممارسة حقه في الدفاع عن النفس، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نزود أوكرانيا بشكل قانوني بالمعدات اللازمة لتعزيز نظامها الدفاعي. وعلى وجه الخصوص، فإننا ننقل قدرات للدفاع الجوي إلى أوكرانيا ونساعدها في الدفاع عن نفسها من الضربات الروسية العشوائية ضد بنيتها التحتية المدنية. والهدف الوحيد من تلك المساعدات العسكرية هو تمكين الأوكرانيين من الدفاع عن أنفسهم حتى يتسنى إجراء مفاوضات ذات مصداقية عندما تقرر أوكرانيا ذلك. وهدفنا من القيام بذلك هو تهيئة الظروف لتسوية دبلوماسية عادلة ودائمة تماشيا مع القانون الدولي. وستواصل فرنسا دعمها ما دام ذلك ضروريا، كما التزمت بذلك مع شركائها، لمساعدة الشعب الأوكراني في الحفاظ على سيادته وسلامته الإقليمية.

وعلى مدى أكثر من عام ونصف، تسببت الحرب في معاناة هائلة للشعب الأوكراني وتداعيات كارثية على العالم بأسره، ولا سيما بالنسبة للشعوب في البلدان الضعيفة، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق السلام العادل والدائم. ولا يمكن أن يستند ذلك إلا إلى احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الواضحة والمتخصصة.

في نهاية هذا الأسبوع، أصاب صاروخ روسي سيارة تقل عاملين في مجال المساعدات الإنسانية على الطريق المؤدي إلى باخموت، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة آخرين بجروح بالغة – وذلك الهجوم ليس سوى واحد من الهجمات العديدة على أولئك الذين يحاولون تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية.

وتكشف معلومات استخباراتية بريطانية رفعت عنها السرية حديثا أن روسيا أطلقت عدة قذائف على سفينة شحن ترفع علم ليبريا في البحر الأسود في 24 آب/أغسطس. ويرجع الفضل حصرا إلى الدفاعات الجوية الأوكرانية، التي أسقطت الصواريخ، في فشل هجمات روسيا على تلك السفينة المدنية.

وأدى قصف روسيا للموانئ الأوكرانية والبنية التحتية للحبوب إلى تدمير 000 280 طن من الحبوب. وهذه كمية تكفي لإطعام مليون شخص لمدة عام كامل. وباختصار، تستخدم روسيا أساليب المعتدي المفلس الذي يعرف أن جيشه لا يستطيع الانتصار في ساحة المعركة، وبدلا من ذلك يسعى إلى طرق يائسة لإلحاق الألم بالمدنيين والضغط على المجتمع الدولي. ولذلك، فلنندد بهذه الجلسة لكونها مسرحية هزلية. فروسيا تسيء مرة أخرى استخدام المجلس في محاولة للتعتيم على مسؤوليتها عن الفظائع التي ارتُكبت في أوكرانيا.

لقد دعت روسيا إلى عقد جلسة للمجلس في نفس الوقت الذي يعبر فيه زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون، الحدود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا لعقد اجتماع مع الرئيس بوتين. وهناك أدلة لا جدال فيها على أن روسيا تتفاوض بشأن صفقات محتملة لكميات كبيرة وأنواع متعددة من الذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستخدامها ضد أوكرانيا. ويجسد ذلك النفاق المكشوف الذي أصبح سمة مميزة لسلوك روسيا على الساحة الدولية. فبسعيها للحصول على تلك الأسلحة، ستنتهك روسيا قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات التي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لها.

وتريد أوكرانيا والمجتمع الدولي بأسره سلاما عادلا ومستداما تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، كما أكد قادة مجموعة العشرين من جديد خلال عطلة نهاية الأسبوع. ولكن السلام الوحيد العادل والدائم والمتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة هو السلام الذي يترتب عليه الانسحاب الكامل لجميع القوات الروسية.

وحتى ذلك الحين، سنواصل كفالة حصول أوكرانيا على الدعم الذي تحتاجه لممارسة حقها في الدفاع عن النفس، تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن نفخر بدعم أوكرانيا.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها المفيدة. واستمعت باهتمام إلى بيان السيد صامويلي.

إن المسألة التي تجمعنا اليوم مسألة متكررة في جدول أعمال مجلس الأمن. وشحنات الأسلحة مستمرة في الزيادة، ويتم الإعلان عن تحالفات عسكرية جديدة، مما يزيد من مخاطر تصاعد العنف في حرب أودت بالفعل بحياة الآلاف من الضحايا المدنيين الأبرياء ودمرت البنية التحتية المدنية الحيوية بشكل لا يوصف.

ونشعر بقلق بالغ إزاء احتدام الأعمال العدائية، في وقت تدعو فيه أصوات كثيرة في جميع أنحاء العالم إلى وقف التصعيد ووقف القتال والتركيز على الحوار البناء لإيجاد حل سلمي ودائم للنزاع. وغني عن القول إن توفير المزيد من الأسلحة للأطراف المتحاربة يعني المزيد من الموت والدمار، وبلا شك زيادة مخاطر الانتشار وانعدام الأمن في الأجل المتوسط للمنطقة بأسرها وخارجها.

إن إعادة تسليح الأطراف المتحاربة على نطاق واسع في أوكرانيا يقوض الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة بجميع أنواعها. ومن الواضح أن الزيادة في تدفق الأسلحة إلى المنطقة – سواء لأسباب هجومية أو هجومية مضادة – تنطوي على خطر تفاقم الحالة. ومما لا شك فيه أن التدفق غير المنضبط للأسلحة والذخائر سيؤجج العداء ويحبط جهود الوساطة، مما يزيد من صعوبة إيجاد حل تفاوضي. وبطبيعة الحال، سيظل أول الضحايا هم المدنيون الأبرياء.

ويتوهم الجانبان أنه يمكن تحقيق السلام على أساس النصر العسكري. فالحصول على مخزونات جديدة من الأسلحة يهدد بزيادة زعزعة السلام وإطالة أمد النزاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية أكثر خطورة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشدد على التزامنا المشترك وأذكّر به، وهو روح ميثاق الأمم المتحدة، أي حماية شعوب العالم من ويلات الحرب. وإذ أقول ذلك، فإنني أكرر معارضة بلدي للحرب. وما زلنا مقتنعين بأن الطريقة الأكثر فعالية للحد من تداول الأسلحة هي وضع حد للحرب. وإطالة أمد هذا النزاع تعني الحكم على المنطقة بانعدام الأمن على المدى الطويل. ويجب على الطرفين المتحاربين تكثيف جهودهما لمنع خطر تحويل الأسلحة التقليدية باستخدام الصكوك والآليات الإقليمية والدولية القائمة، ولا سيما معاهدة تجارة الأسلحة والصك الدولي للتعقب.

وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحوار والدخول في مفاوضات بحسن نية، من أجل إسكات دوي الأسلحة وإرساء أسس السلام الدائم والتعايش السلمي.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بمشاركة أوكرانيا في جلسة اليوم.

إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها الحق في الدفاع عن النفس وإدارة أمنها الوطني ونظمها الدفاعية، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا أن تُدار المخاطر المرتبطة بنقل الأسلحة وتخزينها ونشرها بعناية. وكما رأينا في سياقات أخرى، فإن ثمة مخاطر كبيرة من أن تقع الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة الخبيثة التي قد تستهدف المدنيين وتؤثر سلبا على الأمن والاستقرار. ويكتسي منع تحويل وجهة الأسلحة إلى هذه الجماعات أهمية خاصة.

ونظرا للطابع المترابط لهذه التحديات، من الأهمية بمكان أن تدرأ السلطات الوطنية المختصة خطر تحويل وجهة الأسلحة وأن تتعاون الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، لتعزيز تلك الجهود.

وقد أقر المجلس بضرورة معالجة هذه المخاطر في حالات مختلفة في أنحاء العالم، بما في ذلك في كانون الأول/ديسمبر باعتماد البيان الرئاسي 7/2022 الذي يدين تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية والمنظومات الجوية غير المأهولة ومكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى الجماعات الإرهابية.

وفي العام الماضي، أصدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومركز مكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، المبادئ التوجيهية التقنية لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017) وما يتصل بذلك من معايير دولية وممارسات جيدة لمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة. وتوفر المبادئ التوجيهية التقنية أدوات عملية يمكن أن تدعم وضع السياسات الوطنية وتنفيها وتيسير التنسيق الدولي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الرجوع إليها، حسب الاقتضاء.

إن أكثر السبل فعالية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة أثناء الحرب هو إنهاء الحرب. ولذلك نكرر دعوتنا إلى وقف التصعيد وإجراء الحوار. فلا يزال المسار الدبلوماسي نحو السلام محفوفا بالتحديات، ولكنه السبيل الوحيد الذي يبعث على الأمل في تحقيق نهاية عادلة ومستدامة لهذا النزاع المدمر، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وتقف دولة الإمارات العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الحقيقية لتحقيق تلك الغاية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بالإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

وأؤكد من جديد موقف إكوادور الرافض للعنف المسلح والعسكرة وتكديس الأسلحة.

ويؤسفني مرة أخرى أن غزو أوكرانيا الذي طال أمده لا يزال يفاقم الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي الذي تجاوز بالفعل 2 تريليون دولار في عام 2022.

وفيما يتعلق بقلقنا إزاء التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن والاستقرار جراء التدفق الواسع النطاق للأسلحة والذخيرة في أي حالة من حالات النزاع، نكرر دعوتنا إلى التقيد بالمعايير الحالية ووضع معايير أكثر صرامة لوسم الأسلحة والذخيرة وحفظ سجلاتها وتعقبها. ويجب أن تقترن جميع عمليات نقل الأسلحة بتدابير تهدف إلى منع تحويل مسار النزاع وانتشاره وتصعيده. وتكتسي هذه الجهود أيضا أهمية أساسية للانتعاش بعد انتهاء النزاع.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يقترن أي توريد للأسلحة أو الذخيرة بضمانات لاحترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في استخدامها. ولذلك السبب لا يمكننا أن نؤيد نقل الذخيرة العنقودية أو استخدامها.

ولا يمكن للسلطة القائمة بالاحتلال – وهي الاتحاد الروسي في هذه الحالة – أن تتوقع من البلد الذي يتعرض للغزو ألا يدافع عن سكانه وأرضه، وهو ما من شأنه أن ينافي على مختلف المستويات ميثاق الأمم المتحدة.

أولا، من شأن ذلك أن يخالف الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق التي تنص على ما يلي:

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

ثانيا، من شأنه أن يتعارض مع المادة 51 من الميثاق التي تنص على ما يلي:

”ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة“.

ثالثا، كما جاء في ديباجة الميثاق، الذي وُقع في مدينة سان فرانسيسكو،

”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“ قد اعتزمنا في سبيل هذه الغاية ”أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار“.

واليوم، لا تزال هذه الآفة تصيب الأجيال الحالية من الأوكرانيين والروس، إلى جانب ما يترتب عن ذلك من عواقب لا تحصى على الصعيد العالمي. ولذلك نصر على أن يوقف الاتحاد الروسي عدوانه العسكري الاستعماري الجديد بشكل نهائي وأن يسكت البنادق ويفسح المجال لإيجاد حل سلمي يقوم على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات وأحيط علما ببيان السيد صامويلي.

من المؤسف أن يدعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى عقد جلسة لمناقشة مسألة نقل الأسلحة من الغرب إلى أوكرانيا. فهذه الجلسة، التي تتحول إلى بند متكرر في جدول الأعمال، تهدف فحسب إلى تعزيز خطاب روسيا الذي يصور المعتدي على أنه الضحية والضحية على أنه المعتدي. وهي ليست سوى محاولة سافرة أخرى من الاتحاد الروسي لتبرير ما لا يمكن تبريره.

وغني عن القول إن هذه الرواية البديلة للأحداث تغفل بكل بساطة أن الاتحاد الروسي اختار في 24 شباط/فبراير 2022 أن ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تلزمنا جميعا وشرع في

شن حرب عدوانية غير مبررة ضد جارته ذات السيادة. وتزداد تلك الأعمال خطورة وإثارة للقلق عندما ننظر إلى الدور الذي تضطلع به روسيا والمسؤولية التي تتحملها بوصفها عضوا دائما في المجلس مكلفا بصون السلم والأمن الدوليين.

ويظل ردنا دون تغيير. ونعرب مجددا عن إدانتنا الشديدة لحرب روسيا العبثية وغير المشروعة على أوكرانيا. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وبالمثل، نؤكد حق أوكرانيا المشروع في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أسفر التصعيد الروسي المتواصل من خلال استخدام الهجمات بالقذائف والطائرات المسيرة في جميع أنحاء أوكرانيا عن مقتل وإصابة أكثر من 410 مدنيين خلال الأسبوعين الماضيين فقط وإلحاق الأضرار بالهياكل الأساسية المدنية. وقد كان الهجوم الأخير الذي شنته روسيا بالقذائف على أحد الأسواق في مدينة كوستيانتينيفكا، في مقاطعة دونيتسك، أحدث تطور صادم في سلسلة طويلة من الفظائع المرتكبة منذ اندلاع هذه الحرب العدوانية غير المبررة. وذلك أمر غير مقبول.

ووفقا للمفوض السامي لحقوق الإنسان، فقد سقط منذ شباط/فبراير 2022 ما لا يقل عن 6 717 ضحية في صفوف المدنيين في أوكرانيا. وتنجم الغالبية العظمى من تلك الخسائر في صفوف المدنيين عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك القصف بالمدفعية والدبابات وراجمات الصواريخ والقذائف الانسيابية والتسيارية، فضلا عن الغارات الجوية.

وتكرر مالطة دعوة الأمين العام إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. فهي تتسبب في إلحاق أضرار عشوائية ومعاناة هائلة. ونؤكد مرة أخرى أن المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ليسوا أهدافا ونحث روسيا على وقف هذه الهجمات. فهذه الهجمات ضد المدنيين تشكّل جرائم حرب. ولن يُدخر جهدا لمحاسبة الجناة. وتلك الأعمال البغيضة هي العقبة الحقيقية أمام تحقيق السلام. ومرة أخرى، تدعو مالطة إلى إجراء الحوار البناء وبذل المساعي الدبلوماسية لإحلال السلام الدائم والاستقرار والأمن.

وفي الختام، نحث الاتحاد الروسي على إنهاء أعماله العدائية وسحب قواته العسكرية ووكلائه من كامل أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو ومقدم الإحاطة الآخر على عرضيهما.

من الجدير بالذكر أن روسيا دعت إلى عقد هذه الجلسة بشأن نفس الموضوع، مرة أخرى، في خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة. وفي غضون هذه الفترة، واصلت الدول الأعضاء الملتزمة بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة دعم أوكرانيا في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس لكفالة سيادتها وسلامتها الإقليمية وفقا للميثاق والقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ انتهاكات صارخة للميثاق من جانب روسيا، التي تديم عدوانها بلا هوادة. كما لا يمكننا أن نتغاضى عن التعاون المكثف بين بعض الدول الأعضاء وروسيا، الذي يعزز هذا السلوك. ويجب ألا تغيب عن بالنا الصورة العامة. ومما يبعث على القلق أيضا أن محاولات روسيا عقد جلسة لمجلس الأمن مرارا وتكرارا بشأن مسألة أوكرانيا لمجرد الانتقام تبدد موارد المجلس القيمة. ويجب على روسيا استخدام خبرتها الدبلوماسية الغنية ونفوذها لتعزيز السلام والاستقرار بدلا من تقويضهما. والطريق إلى الأمام طريق لا لبس فيه. وينبغي لروسيا أن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا وأن تركز مهاراتها الدبلوماسية على بذل جهود بناءة حقيقية تدعم القانون الدولي والمبادئ المكرسة في الميثاق.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. كما أشكر مقدم الإحاطة باسم المجتمع المدني، السيد جورج صامويلي، على آرائه.

لا تزال غانا تشعر بقلق عميق إزاء عدوان الاتحاد الروسي المستمر على أوكرانيا وآثاره على السلام والأمن الدوليين. ونؤكد من جديد التزام غانا المستمر بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، ونؤكد من جديد حق أوكرانيا الأصيل

في الدفاع عن النفس الذي تكفله قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وإذ يتناول مجلس الأمن مرة أخرى موضوع توريد الأسلحة إلى أوكرانيا، نرى أنه لا بديل عن الفوز بالسلام في أوكرانيا. وما زلنا ندرك الأعداد المتزايدة من الضحايا المدنيين والتهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة على السلام والأمن الدوليين. لا شيء طبيعي بشأن الحالة الأمنية والإنسانية الحالية في أوكرانيا، حيث لا يزال المواطنون العاديون والأبرياء يدفعون ثمن الحرب بأرواحهم وسبل عيشهم.

ونكرر نداءاتنا إلى جميع الأطراف للسعي إلى الوفاء بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني لحماية أرواح المدنيين أثناء الحرب والحفاظ على البنية التحتية الداعمة للحياة. كما نؤكد من جديد على ضرورة امتثال جميع الدول المعنية امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة والترتيبات الدولية الأخرى بغية الحماية من تحويل وجهة الأسلحة التقليدية أو نقلها غير المشروع إلى متلقين غير مقصودين.

وتؤمن غانا إيمانا قويا بأهمية السعي إلى إنهاء فوري للنزاع العسكري المكثف، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يكون محور اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بينما تبذل الجهود أيضا لتيسير الحوار البناء بين الأطراف المتحاربة. وكما قلنا في بيانات سابقة في المجلس، فإن المصالح والشواغل الأمنية للأطراف يمكن معالجتها على أفضل وجه بالوسائل السلمية، وليس من خلال فوهة البندقية. ولذلك، نشجع على استخلاص الدروس من النزاعات السابقة التي توسطت فيها الأمم المتحدة لدعم التوصل إلى حل سلمي وشامل ودائم للنزاع بين الاتحاد الروسي وجارته أوكرانيا.

وفي الختام، ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى سحب قواته فورا ودون شروط من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، امتثالا لقواعد القانون الدولي والقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

السيد سينيشال دي غوفريدو الابن (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو والسيد صامويلي على إحاطتيهما، وأرحب بممثلة أوكرانيا في هذه الجلسة.

لم يتغير موقفنا منذ جلستنا السابقة بشأن هذه المسألة في الشهر الماضي (انظر S/PV.9399). وتعترف البرازيل تماما بحق جميع الدول في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وتؤيده تماما. ومع عدم الإخلال ببذلك الحق، نعتقد أن التدفق المتزايد للأسلحة إلى أي نزاع لن يساعد على حله وتحقيق السلام الدائم. وعلى وجه الخصوص، فإن إضافة أسلحة مدمرة بشكل متزايد يعجل بدورة التسلح ويجعل السلام أبعد منالا، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب تتجاوز ساحة المعركة. وثمة عامل آخر من عوامل عدم الاستقرار الناجم عن نقل الأسلحة والذخائر إلى مناطق النزاع يتمثل في الخطر المستمر المتمثل في تحويل وجهتها إلى جهات من غير الدول، بما في ذلك المجرمون والجماعات الإرهابية. وتحث البرازيل جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك بغية منع تحويل وجهتها.

ويجب على جميع الدول أن تتقيد بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو مجددا جميع الأطراف إلى تنفيذ واحترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية التي تميز المقاتلين عن المدنيين. وينبغي ألا تكون هناك أضرار جانبية مقبولة عندما يكون الرهان على رفاهية المدنيين. ونحث الطرفين بقوة على منع إلحاق الضرر بالمناطق السكنية والبنية التحتية للطاقة والنقل والمنشآت المرفئية. والمنشآت المدنية النووية تثير قلقا خاصا وينبغي حمايتها بعناية من أي ضرر. إن الطريقة الوحيدة الفعالة حقا لحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية والنشاط الاقتصادي هي إنهاء الحرب. ولن يتحقق السلام الدائم إلا بحل سياسي يراعي مقاصد ومبادئ الميثاق والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وتجدد البرازيل مرة أخرى دعوتها إلى وقف تصعيد الأعمال القتالية وإلى وبدء مفاوضات، إما مباشرة أو من خلال الوسائل السلمية الأخرى المبينة في المادة 33 من الميثاق، التي أتت بحلول عادلة ودائمة للعديد من النزاعات الأخرى.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. كما أحطت علما بملاحظات السيد صامويلي.

على الرغم من مضي أكثر من 500 يوم على بدء روسيا لعدوانها العسكري على أوكرانيا، فإن المعاناة والأضرار التي لحقت بها تزداد سوءا. وتدين سويسرا بشدة الهجمات التي تشنها روسيا والتي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا أو التي تؤثر عليهم بشكل غير متناسب. وتدمر تلك الهجمات الأرواح وسبل العيش، وتجبر الناس على مغادرة منازلهم وتخلق احتياجات إنسانية هائلة. كما تأثرت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم. ويستطيع فقط ثلث الأطفال في أوكرانيا الوصول إلى التعليم بالحضور الشخصي بدوام كامل.

إلى جانب ذلك، تستمر الهجمات على الموانئ والبنية التحتية للحبوب. وبالإضافة إلى قرار روسيا بوقف مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، تؤثر تلك الهجمات على الأمن الغذائي العالمي. إن تلوث الأراضي الزراعية بالألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى لا يؤدي إلا إلى تفاقم الصعوبات المرتبطة بتصدير المنتجات من أوكرانيا. وتكرر سويسرا الإعراب عن قلقها إزاء آثار الحرب على السكان المدنيين في أوكرانيا وخارجها. وهي نتيجة مباشرة للعدوان العسكري الروسي، في تجاهل صارخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرفض أي محاولة لتبرير هذا العمل أو إلقاء اللوم على الآخرين فيما يتعلق بعواقبه. ونكرر دعوتنا لروسيا لاتخاذ خطوات فورية لتهدئة الوضع ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير. ونود أيضا أن نذكر الجميع بأن أوكرانيا، شأنها شأن جميع الدول، لها الحق في الدفاع عن النفس والدفاع عن سلامتها الإقليمية وضمان أمنها.

يجب احترام القانون الدولي الإنساني احتراما صارما. ويقع على عاتق أطراف النزاعات التزام بضمان أن تحمي العمليات العسكرية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات. وبالنظر إلى الأنباء المحزنة التي تفيد بمقتل اثنين من المتطوعين في مجال العمل الإنساني وجرح اثنين آخرين في منطقة دونيتسك في نهاية الأسبوع الماضي، أود أن أشير إلى أنهم أيضا محميون بموجب القانون الدولي الإنساني. هذا حادث آخر يضاف إلى أكثر من 100 حادث آخر أعاق بالفعل عمليات الإغاثة في عام 2023. إن العمل الإنساني صعب بشكل خاص في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية. ومن المقلق للغاية أن شرق أوكرانيا أصبح يشكل خطراً متزايداً على العاملين في المجال الإنساني.

وتؤكد سويسرا مجدداً تضامنها مع جميع الأوكرانيين. وبمضاعفة جهودنا الإنسانية وجهود بناء السلام، فإننا نضع احتياجاتهم ومطالبهم في الصميم. نحن ندعم عملية إعادة إعمار شاملة وتشاركية وكذلك العدالة لجميع الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

أخيراً، ترحب سويسرا بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتؤيد هذه الجهود.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة ناكاميتسو والسيد صامويلي على إحاطتيهما.

مع استمرار الأزمة في أوكرانيا، يأمل المجتمع الدولي في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وقد طرح عدد من البلدان مبادرات للسلام، ولكن الأسلحة لا تزال تتدفق إلى ساحة المعركة بكميات متزايدة وبمزيد من التنوع وقوة الفتك، مما يؤدي إلى تصعيد القتال على الأرض والمزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وتحويل الحالة إلى حلقة مفرغة. وقد أعربت الصين مراراً وتكراراً عن تخوفها من ذلك وقلقها في جلسات المجلس السابقة. ليست المواجهة العسكرية هي السبيل للخروج من الأزمة الأوكرانية. فالحوار والتفاوض ضروريان لاستعادة السلام. ونأمل أن تستجيب الأطراف المعنية بشكل إيجابي لتوقعات ودعوات المجتمع الدولي للحفاظ على الهدوء، وضبط النفس، والالتقاء في منتصف الطريق، والسعي إلى توافق في الآراء، وتجنب تفاقم التوترات.

أصدرت قمة قادة مجموعة الـ 20 التي اختتمت مؤخراً بياناً مشتركاً بعث برسالة بالإجماع بشأن أوكرانيا. وكان ذلك نتيجة للجهود المشتركة والحلول التوفيقية من جانب جميع الأطراف المعنية وعلامة إيجابية رحب بها المجتمع الدولي. ونأمل أن يستفيد مجلس الأمن من

حكمته وخبرته، وأن يمتنع عن تعميق الانقسامات القائمة، وأن يحفز على مزيد من التفاعل الإيجابي، وأن يعزز بفعالية الدور الأساسي للآلية الدولية للأمن الجماعي، وأن يحسن استخدام أدوات ميثاق الأمم المتحدة للتسوية السلمية للنزاعات، وأن يعزز تنفيذ مختلف مبادرات السلام، وأن يمكن الحالة من التقدم نحو السلام والاستقرار.

وأخيراً، أود أن أكرر التأكيد على أنه فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وينبغي احترام مقاصد الميثاق ومبادئه. وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية لجميع الأطراف على محمل الجد وينبغي دعم كل جهد يمكن أن يفضي إلى حل سلمي للأزمة. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز الحوار والتواصل مع جميع الأطراف والاضطلاع بدور بنّاء في تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة ألبانيا على عقد جلسة الإحاطة اليوم. كما أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها، والسيد جورج صامويلي على منظوره الذي قدمه بشأن النزاع الدائر.

إن النزاع المستمر بين روسيا وأوكرانيا، الذي تفاقم بسبب الزيادة الكبيرة في عمليات نقل الأسلحة، يشكل تهديداً خطيراً ووشيكاً للسلم والأمن العالميين. والآن، بينما تدخل الأعمال العدائية العسكرية يومها الـ 565 دون أي آفاق واضحة للتوصل إلى تسوية، يجب أن نستعد للواقع القاتم المتمثل في حرب طويلة الأمد تتسم بالدمار والاستنزاف وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين الأبرياء وما يترتب على ذلك من حالة إنسانية أليمة. وقد أعربت موزامبيق باستمرار عن شواغلها، وندعو مرة أخرى بإلحاح إلى وقف فوري للأعمال القتالية. ونرى أن ذلك لا يزال أفضل أمل للتوصل إلى حل سلمي للنزاع المسلح.

ومما يؤسف له ما يبدو بجلاء من غياب أي حرص على إيجاد أرضية مشتركة أو حل وسط بين الأطراف المتحاربة. بدلاً من ذلك، يبدو أن هناك ميلاً إلى انتظار نتيجة إيجابية تحددها القوة العسكرية المحضة. ومع مرور كل يوم من أيام النزاع وتضخّم مخزونات الأسلحة، يزداد الخوف من سوء التقدير أو السهو الذي يمكن أن يؤدي إلى مواجهة أخرى أوسع نطاقاً. ويساور موزامبيق القلق إزاء احتمال أن يؤدي التصعيد الذي لا هوادة فيه في كل من المواقف العسكرية وتكديس الأسلحة إلى دفعنا حتماً إلى حافة الهاوية. وعلى مر السنين، اتخذ مجلس الأمن قرارات تدافع عن السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، يجب على مجلس الأمن أن يستمر بوصفه داعية محورياً لاحترام تلك القرارات الملزمة، وأن يذكّر باستمرار كل فصيل متورط في النزاع بالتزاماته كعضو في الأمم المتحدة. يشمل ذلك الالتزام الصارم بقوانين الحرب وحرمة أرواح المدنيين التي لا يجوز انتهاكها.

وإذ نقترب من ذروة برنامجنا السنوي للعمل المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، تشدد موزامبيق مرة أخرى على الدعوة إلى تجديد الالتزام بالدبلوماسية، والوقف الفوري للأعمال القتالية، والعودة السريعة إلى المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

إنني أتقدم بالشكر إلى وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

ومهما حاول أي أحد جاهداً أن يحول انتباه المجلس والأمم المتحدة بعقد جلسات كهذه، فلن يغير ذلك شيئاً من المسألة الأساسية المطروحة. فهناك حرب ظالمة ومميتة دائرة وبلد يجري تدميره عمداً لأنه في أذهان مرتكبي ذلك يجب أن يُعاقب على سوء سلوكه.

لقد عرضنا مسألة الجرائم المرتكبة في أوكرانيا على المجلس مرات عديدة ولسبب وجيه. فبعد لجنة التحقيق الدولية المستقلة في أوكرانيا، وآلية موسكو، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، حان الآن دور المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، آليس جيل إدواردز، التي زارت أوكرانيا في الفترة من 4 إلى 10 أيلول/سبتمبر. وبالإشارة إلى النتائج المتعلقة بالفظائع التي ارتكبتها القوات الروسية في أوكرانيا، يذكر تقريرها الأولي، في جملة

أمور، أن الأفعال الخطيرة لتلك القوات لا تبدو عشوائية ولا عرضية، بل مدبرة كجزء من سياسة الدولة الرامية إلى التخويف أو بث الخوف أو المعاقبة أو انتزاع المعلومات والاعترافات. وكان ينبغي أن يكون ذلك محور تركيزنا اليوم بدلاً من محاولة أخرى لإثقال كاهل عمل مجلس الأمن بشكل مصطنع بمواضيع ملائمة للبعض.

إن القضية الأساسية هي، وستظلّ كذلك ما دامت الحرب دائرة، أن روسيا بدأت عدواناً عسكرياً دون سابق استفزاز وبلا مبرر ضد أوكرانيا، مما يمثل تهديداً للأمن الأوروبي، مع تأثير اقتصادي وإنساني محسوس في جميع أنحاء العالم. وقد أدانت الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والهيئات الدولية الأخرى العدوان بوضوح بوصفه انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يزال المجتمع الدولي ملتزماً بدعم أوكرانيا سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً للدفاع عن بلدها وميثاقها والسلام والأمن في أوروبا والنظام الدولي القائم على القواعد. وتوفر المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة أساسا قانونيا واضحا لفرادى الدول لتقديم أي مساعدة إلى بلد يمارس حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس لحماية سيادته وسلامته الإقليمية.

ونؤكد من جديد أن نقل الأسلحة إلى أوكرانيا قد تم وفقا للتشريعات الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والالتزامات الناشئة عن ذلك القانون، وتقييم خطر تحويل مسارها. وتتولى لجنة مخصصة أنشأها البرلمان الأوكراني مسؤولية رصد العملية برمتها، حتى تستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية ولكيلا تقع في الأيدي الآثمة.

وفي حين يبدو الكرملين قلقا من أن إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا تطيل أمد النزاع، فإنه يبحث بيأس عن أسلحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. وهذا انتهاك آخر لقرارات مجلس الأمن التي تفرض قيودا واضحة على هذه الأنشطة مع تلك الدول. ووفقا لهذا المنطق، فإن ما يسمى بإمدادات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا تطيل أمد الحرب، في حين يبدو أن إمدادات الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران إلى روسيا تساهم في تحقيق السلام. إننا نتكلم هنا عن عضو دائم في مجلس الأمن.

وقد سمعنا نفس الحكاية مرة أخرى اليوم بينما تحاول روسيا إثبات أوجه التشابه بين عدوانها العسكري في أوكرانيا والحالة في جمهورية كوسوفو. إنها محاولة يائسة وستظل كذلك، ونرفضها. والأمر الأكثر سخافة هو إعادة استخدام أكثر نظريات المؤامرة عبثا على الإطلاق: ما يسمى بالاتجار بالأعضاء في كوسوفو وألبانيا. ولم يعثر أحد، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي حققت لعدة سنوات، على أي دليل على هذه الادعاءات، وهذا لسبب بسيط هو أنه لا يوجد أي دليل.

وتحاول روسيا الآن استخدام نفس الحكاية ونفس الحجج ضد أوكرانيا. ولا أحد يفاجأ بتلك الدعاية، ولكن من المؤسف أن يستخدم مجلس الأمن هذا الخطاب الدولي المشوه لإخفاء جرائم روسيا، التي تم التحقق منها وتوثيقها وستعرض يوما ما على محكمة قانونية. إن المشكلة ليست كوسوفو. القضية هنا هي العدوان الروسي وعواقبه.

وفي الختام، إن إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا نتيجة للعدوان العسكري الروسي. لذلك، فروسيا وحدها هي من يستطيع وضع حد لها من خلال سحب قواتها من الحدود المعترف بها دوليا لأوكرانيا وإعطاء جهود السلام فرصة حقيقية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أقول إننا لم نسمع اليوم أي شيء جديد ردا على أفكارنا المحددة المتعلقة بتوريد الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا، التي لا تتفق مع جميع الالتزامات الدولية، كما قلتم للتو، سيدتي الرئيسة. لقد تكلمنا بالفعل عن الانتهاكات العديدة والمتكررة لمجموعة كاملة من المعاهدات الدولية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة التي تتعلق بتوريد تلك الأسلحة إلى أوكرانيا. ولن أذكرها الآن – فقد تناولنا هذا الموضوع بالفعل، ولكن إذا لزم الأمر، يمكننا بالتأكيد تناول المسألة مرة أخرى في وقت لاحق.

وحقيقة أن زملاءنا الغربيين ليس لديهم شيئا جوهريا يقولونه تدل عليه حقيقة أنه لا يوجد طابور طويل يقف هنا من الوفود الأوروبية

وغيرها للتسجيل في قائمة المتكلمين في جلسة اليوم بشأن أوكرانيا – على عكس تلك التي عقدها زملاؤنا الغربيون، والتي نسمع فيها سلسلة لا نهاية لها من البيانات المتكررة بشأن نفس الأمور.

ومع ذلك، أود الآن أن أرد على الملاحظة الأخيرة التي أدليت بها، سيدتي الرئيسة، بصفتكم ممثلة ألبانيا، عندما حاولتم، على الرغم من الحقائق التي قدمناها، حماية المقاتلين والقتلة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، أود أن أستشهد بشهادة بالفيديو وصلت إلينا أمس من قاض سابق في محكمة مدينة بيتش، في منطقة ميتوهيا، والمحكمة العليا في صربيا. لقد قال السيد غوران بترونييفيتش، وهو محام ورئيس المنظمة غير الحكومية "مركز استعادة القانون الدولي"، ما يلي:

"كان معظم ضحايا [زراعة الأعضاء] من ضباط الشرطة والأفراد العسكريين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وفي وقت لاحق، وقع حتى المواطنون الألبان الذين تعاونوا مع جيش تحرير كوسوفو والمدنيون ضحايا لهذه الممارسات. ويتحدث المحققون الأجانب عن مئات الضحايا. وتؤكد البيانات المتعلقة بالأشخاص المفقودين في كوسوفو خلال الفترة المحددة أن عدد الضحايا تجاوز 000 1 شخص. واتسع نطاق هذا النشاط الإجرامي على نحو مكثف بشكل خاص في الفترة من عام 1998 إلى عام 2000.

"وخلال عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا من آذار/مارس 1998 إلى حزيران/يونيه 1999، كان عدد الجرائم منخفضا نسبيا. وبعد وصول قوات الناتو إلى كوسوفو، زاد عدد عمليات الاختطاف بشكل ملحوظ. ووقعت الأحداث بالطريقة التالية.

"أولا، اختطف الضحايا في إقليم كوسوفو وأرسلوا إلى أماكن لإجراء تقييم طبي لحالتهم. ثم نقل الضحايا إلى معسكرات في ألبانيا أنشئت خصيصا لهم، حيث كانت عمليات جمع الأعضاء في انتظارهم. وكان هناك أكثر من 10 معسكرات من هذا القبيل في ألبانيا.

"وكان المرتكبون الرئيسيون لتلك الجرائم أعضاء في جيش تحرير كوسوفو، تلقوا معلومات من الأجهزة الخاصة الألبانية. وعلى أراضي كوسوفو، ساعد ممثلو الناتو مقاتلي جيش تحرير كوسوفو. وبدون مساعدة ممثلي الناتو، ما كان عدد الضحايا ليصبح مرتفعا جدا.

"كانت القضية الرئيسية في التحقيقات في ألبانيا وكوسوفو هي أن قيادة الناتو أخفت جميع آثار هذه الجرائم. وكان هناك شهود، بمن فيهم سائقون نقلوا الضحايا من كوسوفو إلى الأراضي الألبانية وحراس المخيمات، رأوا الجرائم بأعينهم وكانوا على استعداد للإدلاء بشهاداتهم أمام المحققين. ولكن بمجرد أن أصبحت المعلومات عنهم معروفة، اختفى هؤلاء الشهود. وهناك أيضا أدلة على أن المستشفيات التي جرت فيها عمليات استئصال الأعضاء تلقت معلومات ذات صلة. ويقع أحد هذه المستشفيات في تيرانا والآخر على متن سفينة قبالة سواحل ألبانيا.

"ويعتمد موقع العملية على العضو الذي يتم نزعه لتتم زراعته ومقدار الوقت اللازم للحفاظ على صلاحية العضو المستأصل، مع مراعاة المسافة من موقع الاستئصال إلى موقع الزرع. وبحسب الوضع المالي للعميل – وبطبيعة الحال، كان العملاء في الغالب أثرياء من أوروبا الغربية – وصلت قيمة الأعضاء التي تم جمعها إلى أكثر من مليون دولار".

ولا أعتقد أنه من الضروري تقديم أي تعليقات أخرى بشأن هذه المسألة. وبالنظر إلى مسار مناقشتنا اليوم، نعتزم نشر المواد المذكورة على منصتنا الإعلامية حتى يتمكن المجتمع الدولي من الوصول إليها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلة ألبانيا.

لن أستمر في التكلم عن أحدوثة الاتجار بالأعضاء، ولكني أود أن أشدد على أن عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

في كوسوفو في عام 1999 جاءت بعد أكثر من عام من الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة وفريق الاتصال – الذي كانت روسيا عضوا فيه – حتى نهاية النزاع. ووصف مجلس الأمن مرارا وتكرارا التطهير العرقي في كوسوفو والعدد المتزايد من اللاجئين بأنه تهديد للسلام والأمن الدوليين. لقد ساعدت مهمة الناتو في إنهاء الانتهاكات الواسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان وقتل المدنيين. وقوة كوسوفو – بعثة حفظ السلام الجارية التابعة للناتو – لها ولاية من مجلس الأمن وتدعمها كل من كوسوفو وصربيا. سأختتم بياني بهذا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة، التي أثبتت مرة أخرى عدم صحة ادعاءات روسيا.

ألاحظ حضور ممثل الكرملين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. يا له من أداء ممل ومثير للشفقة يرتبه الوفد بانتظام في هذه القاعة، لإقناع مجلس الأمن بأن من الخطأ مساعدة دولة تتعرض لهجوم إرهابي روسي على البقاء، وتحميل مسؤولية جرائم روسيا لأي كان. وما كان ليشكل استهزاء بولاية المجلس لو حضر وفده حدثا نظم أمس في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي القريبة، وهو عرض فيلم "20 يوما في ماريوبول". لقد أنتج الفيلم صحفيون عالقون في مدينة ماريوبول المحاصرة في بداية الغزو ويظهر مشاهد مروعة للمدينة التي كانت تنعم بالازدهار والسلام ذات يوم وحُولت إلى أنقاض كاملة بلمح البصر.

ربما تكون مأساة ماريوبول واحدة من أقوى الأمثلة على المصير الذي حدده لأوكرانيا المخططون الاستراتيجيون الروس – الاستيلاء والتدمير والإبادة – في كل مكان، في المباني السكنية ومستشفيات الولادة والمسارح والشوارع. وكانت أهم الشروط المسبقة لتنفيذ هذه الاستراتيجية هي الميزة الساحقة التي تتمتع بها روسيا في مجال الأسلحة وغياب إرادة الأوكرانيين للمقاومة. وبينما لا تزال روسيا تستفيد من العنصر الأول – وإن كان بدرجة أقل مقارنة بالفترة الأولى من الحرب الشاملة – فالعنصر الثاني لم يكن قائما منذ البداية. فالشجاعة والبسالة الأوكرانية في مواجهة التهديد الوجودي لدولتنا وأمتنا ارتكزت على أقصى درجات التضامن من جميع أنحاء العالم. وأسهمت في قدرتنا على الصمود في الدفاع عما يفترض أن تدافع عنه أي دولة عضو في الأمم المتحدة: الشعب والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية – مستقبلنا.

إن الأمر لا يتعلق بالأسلحة فحسب، رغم أن الأسلحة تظل شرطا مسبقا حاسما لردع الدولة المعتدية وحملها على الانسحاب من أراضي بلد آخر. وتكرر أوكرانيا الإعراب عن امتنانها لأصدقائنا وشركائنا، الذين يدعموننا عمليا في ممارسة حقنا الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أكرر التأكيد على أنه ما دام مجلس الأمن عاجزا في محاولاته لمعاقبة الشر، فلنكمل مع الدول المسؤولة تلك المهمة، بما في ذلك عن طريق تزويد الدولة التي تحارب العدوان بالأسلحة اللازمة، وبالتالي تعزيز قدراتها الدفاعية.

وإلى جانب إمدادات الأسلحة، فإن التضامن الدولي يتعلق أيضا بالدعم المعنوي، والبيانات الواضحة، والمساعدة الإنسانية، والإبلاغ العادل من الميدان. وأخيرا، يتعلق الأمر بالأشخاص القادمين من جميع أنحاء العالم كمتطوعين لمساعدة المدنيين المتضررين على التصدي لويلات الحرب. ومن المؤسف أن هؤلاء الأشخاص النبلاء هم أيضا من بين أهداف الجيش الروسي. فبالأمس تحديدا، بالقرب من مدينة تشاسيف يار، في منطقة دونيتسك، هاجم الإرهابيون الروس، بمنظومة صاروخية مضادة للدبابات، مركبة لفريق متطوع قدم مساعدات إنسانية للسكان المحليين. وقتل متطوع من كندا ومتطوعة من إسبانيا على الفور. وأصيب اثنان آخران – مواطنان من ألمانيا والسويد. لقد شهد ذلك الهجوم الذي شنته روسيا مرة أخرى على أن الحرب ضد أوكرانيا قريبة جدا من كل شخص في العالم يقدر حقا الحياة البشرية ويعتقد أن من الواجب الأخلاقي المشترك للبشرية وقف الإرهاب وهزيمة الشر.

لم تكن تلك الضربة القاتلة الوحيدة التي شنتها روسيا في ذلك اليوم. ففي يوم الاثنين وحده، قصفت روسيا أيضا مدينتي كريفي ريه ونيكوبول في منطقة دنيبرو. ومدينة أوشاكيف في منطقة ميكولايف؛

ومدينة خيرسون والقرى المجاورة في منطقة خيرسون؛ ومنطقة بولوهي في مقاطعة زابوريجيا؛ ومناطق بوكروفسك وباخموت وفولنوفاخا في مقاطعة دونيتسك؛ وقرى في مناطق خاركيف وتشيرنيهيف وسومي.

وتحاول موسكو عسكرة صناعتها بنشاط. وتواصل ضرب الموانئ والبنية التحتية للحبوب في أوكرانيا. إنها لا تخفي خططها لتكرار إرهابها الصاروخي الوحشي ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

أخيرا، يبدو أن موسكو تحاول البحث عن مصادر أجنبية لتجديد ترساناتها العسكرية. ونتابع عن كثب الاتصالات الحالية بين روسيا وكوريا الشمالية، التي قد تركز، كما ورد في التقارير، على توريد الأسلحة والذخائر الكورية الشمالية إلى روسيا بغية تكثيف حربها ضد أوكرانيا. ونشدد على أنه إذا كان الأمر كذلك، فإنه سيشكل انتهاكا خطيرا آخر من جانب روسيا لقرارات مجلس الأمن، كما حدث فعلا بتزويد إيران لروسيا بطائرات مسيرة. إن عملية الشراء هذه من كوريا الشمالية ستنتهك الأحكام ذات الصلة من القرار 1718 (2006)، التي تقتضي من الدول الأعضاء حظر شراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن أي أصناف قد تعزز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لدولة عضو أخرى خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نشجع مجلس الأمن على رصد تلك المسألة عن كثب واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية قراراته، إذا تأكدت انتهاكات نظم الجزاءات.

في الوقت نفسه، ستواصل أوكرانيا إنهاء احتلال أراضيها السيادية. سنفعل ذلك بوتيرة تمكننا من إنقاذ أكبر عدد ممكن من أرواح جنودنا. وبعد هزيمة روسيا ونهاية الحرب، يجب تجريد روسيا من السلاح ونزع سلاحها النووي بحكم تعريفه. فذلك من شأنه منع خطر تكرار العدوان، وبذلك يرسي أساسا متينا لسلام شامل وعادل ودائم تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.